موقف جامعة الدول العربية من عملية السلام المصرية الإسرائيلية 0866-0868

ثريا حامد الدمنهورى

ملخص

على الرغم من الدور الفاعل الذى قامت به مصر داخل أروقة جامعة الدول العربية ،منذ نشأتها ، مروراً بالإسهامات الواضحة التى ظهرت بصورة جلية فى مساندة كل الدول العربية، فى أثناء فترات الاستعمار،والأكثر من ذلك مساعدتها من أجل الوقوف على أقدامها إبان فترات الاستقلال؛فان كل ذلك لم يشفع لها حينما بدأت فى الخروج على الخط السياسى العربى المناهض لسياسة إسرائيل،والرفض لأية مساومات أو مفاوضات إسرائيلية، والمتشبث بالمطالبة بضرورة انسحابها من كل الأراضى العربية.وقد ظهر هذا الاتجاه بصورة واضحة فى عهد الرئيس محمد أنور السادات؛وهو ما أفضى فى نهاية الأمر إلى نشوب أزمة طاحنة بين مصر من جانب ،والدول العربية من جانب آخر منذ عام 0866 الذى أقدم فيه السادات على زيارة القدس ،وما تبع ذلك من أحداث جسام،أثرت بالسلب فى مسيرة العلاقات المصرية العربية (كعقد كامب ديفيد0867،ومعاهدة السلام0868) فالثابت أن هذه الأزمة ،وما أدت إليه من تداعيات ،تعد من أشد الأزمات التى واجهتها الجامعة العربية فى تاريخها،لما أدت إليه من حدوث انعكاسات خطيرة ،ليس فيما يتعلق بالأداء الوظيفى لهذه المؤسسة العربية القومية فحسب، وإنما كذلك على ما يتصل ببنيتها الهيكلية،وهو أمر لم يحدث منذ نشأتها.

The Reaction of the League of Arab States towards the Egyptian-Israeli Peace Process 1977 – 1979

Thoria Hamed El- damnhory

Abstract

In spite of the effective role that Egypt has led inside the League of Arab States since it was established, and the clear contributions that were revealed in the form of supporting all Arab countries under colonisation, in addition to helping it stand on its feet after independence; these were not an excuse when it started drifting away from the political Arab trend which was opposing the Israeli policy, refusing any kind of compromise or negotiations with Israel and sticking to demanding the necessity of its retreat from all Arab lands. Such a trend appeared clearly in the reign of President Muhammad Anwar Es-Sadat. It eventually led to a severe crisis between Egypt on the one hand and the Arab countries on the other hand since 1977; when Sadat went to visit Jerusalem. It was also followed by major events that negatively affected the Egyptian-Arab relations (like Camp David Accords 1978, and the Peace Treaty 1979). It is well known that this crisis, and the consequences it resulted in, is considered one of the toughest crises that the League of Arab States has faced throughout its history, because of the serious implications that it led to, not only concerning the functional performance of this Arab national institution, but also concerning its structure – something that has never happened since its establishment.

تمهيد:

جامعة الدول العربية والعلاقات المصرية الإسرائيلية 1956-1977:

نتيجة لدور مصر فى نشأة الجامعة، وإسهامها فيها شغلت – وبصفة خاصة تحت حكم ناصر – موقع القيادة بين دول المنطقة بوصفها أكبر دولة فى النظام العربى. وقد أدى ذلك إلى سعى إسرائيل لتحييدها وإبعادها عن القضية الفلسطينية. وحينما فشلت، بدأت تحرشاتها لها تتزايد، حتى أسفرت عن عدوان 0845، فاقتصر دور الجامعة على عقد قمة عربية شكلية فى بيروت فى 02-03 نوفمبر 0845، للتضامن مع مصر، والتهديد "باتخاذ التدابير الفعالة التى تسمح بها أقصى الإمكانات، وفقا لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك"، إذا لم تسحب الدول المعتدية قواتها من مصر، من دون قيد أو شرط، لكن ظل القتال خلال العدوان الثلاثى مقتصراً على الجبهة المصرية، ولم يتعداها إلى الجبهات العربية ــ الإسرائيلية الأخرى، كما استمر توقف اجتماعات مجلس الدفاع المشترك، نتيجة نشاط الاتفاقيات الدفاعية العربية خارج إطار الجامعة. وفى نهاية 0852، دعا ناصر إلى عقد قمة عربية تتولاها الجامعة، لمواجهة المؤامرة الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن، بهدف تعمير صحراء النقب[1]، على مدى خمسة أيام (02-06 يناير 0853)[2]، وقرر إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، يبدأ تشكيلها فى كنف الجامعة العربية بالقاهرة، وإنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن، لها شخصية اعتبارية، فى إطار جامعة الدول العربية، لتخطيط المشاريع الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن وتنسيقها ومتابعتها[3]، وذلك رداً على ما قامت به إسرائيل من تحويل خطير لمجرى نهر الأردن. ولكن الأحداث تسارعت، ولم يتمكن القادة العرب من تفعيل تلك القرارات. فلم تلبث الخلافات أن عادت بين الحكومات العربية؛ وهو ما أدى إلى إلغاء المؤتمر الذى كان مقرراً عقده فى الجزائر؛ إذ أعلنت مصر عدم استعدادها للمضى فى سياسة اجتماعات القمة، بسبب عدم اطمئنانها لإخلاص بعض الحكام العرب[4].

وبحلول الأشهر الأولى من عام 0856، كانت الدول العربية تعيش حالة من الفوضى والقلق والتوتر، ولم يتوصل اجتماع مجلس جامعة الدول العربية فى منتصف شهر مارس 0856 إلى أى قرار، إلا قرارات حادة بالشجب والاستنكار[5]. وقد عكست سياسة المواجهة العربية مع إسرائيل التى عبرت عنها الجامعة العربية، والتى لم تكن فى حقيقة الأمر سوى حصيلة للسياسات العربية الرسمية، تلك التناقضات الكامنة فى الواقع العربى بجلاء[6]، استغلتها إسرائيل، وبدأت حربها فى صباح يوم الإثنين 4 يونيه 0856[7]. وعمل عبد الناصر بعد 0856، على حشد أكبر قدر ممكن من طاقة العمل العربى الموحد، وساد العلاقات العربية جوٌّ من

التضامن، واستجابت الدول العربية لحضور مؤتمر القمة العربى الرابع (قمة اللاءات الثلاث) فى الخرطوم فى 18 أغسطس 0856، باستثناء سوريا التى دعت إلى حرب تحرير شعبية ضد إسرائيل[8].

لقد كان المؤتمر أول فرصة تتاح أمام الجامعة العربية لتحديد موقف عربى جماعى، وأكد المؤتمر أن "تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضى التى احتلت بعد عدوان 4 يونيو، يجب أن يتم فى نطاق المبادئ الأساسية التى تلتزم بها الدول العربية، وهى عدم الصلح مع إسرائيل، أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه". وجاءت قرارات المؤتمر رد فعل قويا على الهزيمة؛ لا مفاوضات، ولا اعتراف، ولا صلح مع إسرائيل[9]. بيد أن الرئيس عبد الناصر والملك حسين اللذين واجها نتائج الهزيمة التى وقعت فى يونيو 0856، ازداد اهتمامهما بالتوصل إلى تسوية عادلة مع إسرائيل، قبل فوات الأوان، ولذلك وافق كلاهما على قرار مجلس الأمن رقم 131، الصادر فى نوفمبر 0856[10]. ولا جدال فى أن قبول هذا القرار كان يشكل أول خروج فعلى على مقررات مؤتمر قمة الخرطوم، على الأقل فيما يتعلق بمسألة الاعتراف بإسرائيل؛ لأنها طالبت الدول العربية بغير ذلك، فى حين محال تنفيذ القرار 131، من دون اعتراف بإسرائيل. غير أن خلو هذا القرار من أية إشارة إلى الحقوق الفلسطينية جعل من المحال أن تقبله منظمة التحرير الفلسطينية، وأدى إلى رفض كثير من الدول العربية الأخرى إياه فى حينه[11].

وفى عام 0858، انعقد مؤتمر القمة العربية فى الرباط، وطرح ناصر على رفاقه فى المؤتمر، تقديره للموقف مع إسرائيل، ملوحاً بما إذا كانت الدول العربية تؤيده فى موقفه، وقد طلب منهم إما تأييده فى موقفه، أو توضيح موقفهم. فقد أدرك أن الحكومات العربية غير جاهزة لأن تحارب، فدول النفط الثرية حتى ليبيا الثورية، سحبت أقدامها من الإسهامات المالية، كما فشل فى الحصول على موافقة الملك فيصل بشأن ضرورة أن يقوم العرب بتخصيص جميع مواردهم من أجل مساعدة مصر فى كفاحها ضد إسرائيل، والشىء الذى يمكن فعله هو السلام، وخرج من الجلسة وقد تبعه ياسر عرفات وعبد الخالق حسونة (أمين الجامعة)، وانتهى المؤتمر فى اليوم التالى بفشل تام، ولم تتمكن الوفود من الموافقة على صيغة بيان رسمى، ولذلك وافق ناصر على خطة السلام الأمريكية[12] المعروفة بمبادرة روجرز فى يوليو /086، وأخذ يشرح على مرأى ومسمع من الأمة العربية كلها دوافعه فى قبول مقترحات روجرز. غير أن المنطقة العربية شهدت انقساماً خطيراً، وعودة إلى أسلوب الحرب الباردة بين مصر من جهة، والعراق والجزائر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى[13].

وعقب وفاة عبد الناصر تولى السادات، فكان لابد من استمرار السياسة المصرية على النمط نفسه تدعيماً لشرعية هذه القيادة، فضلا عن تحقيق هدفين: أولهما الحاجة إلى توافق وإجماع عربى، بغية الوصول إلى حل شامل للصراع العربى–الإسرائيلى، والآخر هو حاجة مصر المؤكدة إلى المعونات الاقتصادية والمالية الضخمة[14]، لذلك انتهجت القيادة المصرية أسلوب إحياء التضامن العربى، من خلال المشاركة فى القيادة، وعدم الانفراد بها، فنشأ التحالف المصرى السورى السعودى نتيجة لاكتمال الشروط اللازمة لعملية انتشار موارد القوة المادية والمعنوية فى النظام العربى؛ وهو ما أدى إلى ظهور قدر واضح من التوازن بين الدول العربية. ويمكن عد المدة من /086 إلى 0862 امتداداً لسياسة ناصر فى البيئة العربية[15].

ولكن كالعادة سرعان ما دب الخلاف فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيچى للحرب، وغموض أهداف سوريا ومصر منها[16]؛ وهو ما أعطى فرصة لتدخل الدول الكبرى فى وقف إطلاق النار، فبينما قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بإثارة بلبلة فى التنسيق المصرى السورى بادعاء كل طرف أن أحد الأطراف المتصارعة قد طلب إليه وقف إطلاق النار؛ كان كيسنجر يعد لاستراتيچية جديدة تقوم على الانتفاع من حالة الحرب لرفع مشروع السلام. وقامت هذه الاستراتيچية على التباطؤ فى وقف إطلاق النار، حتى تتمكن إسرائيل من استعادة توازنها، لخلق وضع فى جبهة القتال، يساعد كيسنجر على اتصالاته فى فترة ما بعد الحرب[17]. وقد تحملت مصر عبء الدفاع عن الأمن العربى[18]. وعلى أية حال، انعقد مؤتمر القمة العربى السادس فى نوفمبر 0862 بالعاصمة الجزائرية، بمبادرة من سوريا ومصر، وقاطعته العراق وليبيا، واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات؛ أهمها التحرير الكامل لجميع الأراضى العربية المحتلة فى عدوان يونيو 0856، وعدم النزول عن أى جزء من هذه الأراضى، أو المساس بالسيادة الوطنية عليها، وتحرير القدس العربية، وعدم القبول بأى وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة، والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى (وقد تحفظت الأردن على هذه الفقرة)، واستمرار استخدام سلاح النفط العربى، ورفع حظر تصدير النفط إلى الدول التى تلتزم بتأييدها للقضية العربية العادلة، وتوجيه تحية تقدير للدول الأفريقية التى اتخذت قرارات بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل[19]. واللافت للنظر أنه عقب هذا المؤتمر، بدأ الرئيس السادات فى انتهاج سياسة مختلفة عن السياسة التى كانت قد سارت عليها مصر منذ حرب 0837.

وقد تمثلت أولى الخطوات فى هذا السبيل فى الموافقة على حضور مؤتمر

چنيف الذى عقد فى 0862/01/10، بعد أن وافقت عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ولم يحضره من الأطراف العربية المعنية سوى مصر والأردن، وحضرته إسرائيل. وأدى عدم حضور سوريا إلى تصاعد الخلاف المصرى السورى حول استغلال نتائج الحرب[20]. كما بدأ السادات فى عقد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل، بدأت باتفاقيات ذات طبيعة عسكرية خالصة، ولم تتضمن أى مضمون سياسى[21]؛ مثل اتفاقية فك الاشتباك الأولى التى وقعت فى 07 يناير 0863 عند الكيلو 0 /0[22]، ثم التوقيع على اتفاقية ثانية لفك الاشتباك على الجبهة المصرية فى 0864/8/3[23]، فكان ذلك خطوة مهمة نحو السلام، لكنه السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل؛ إذ إنه لم يعالج أية أمور أخرى على الساحة العربية، وتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات غير المباشرة[24].

وقد قوبل اتفاق فك الاشتباك الثانى برفض من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والجزائر والأردن[25]. ونتج عن ذلك بداية عزل مصر من نطاق التعامل العربى؛ وهو ما أفقدها القدرة على المبادرة فى نطاق التعامل الإقليمى، وترتب على ذلك وضع ثقة مصر فى الإدارة الأمريكية فى نطاق التعامل الدولى[26]. وبذلك بدأ كارتر فى استقبال القادة العرب والإسرائيليين فور توليه الحكم رسميا فى /1 يناير 0866؛ إذ توالت زيارات القادة لواشنطن بعد زيارة رابين لها فى مارس 0866[27]، فبدأت زيارة السادات (2-5/ إبريل 0866)، للتباحث مع كارتر لمناقشة الشروط المصرية للسلام والتى تمثلت فى رفض المنطق الإسرائيلى فيما يتعلق بقضية الحدود واستحالة تطبيع العلاقات الذى تطالب به إسرائيل[28].

وبعد وصول مناحم بيجين إلى رئاسة الوزراء، هنأه كارتر، وطالبه ببدء مفاوضات سلمية مع العرب. لذا دعاه إلى زيارة واشنطن، وناقشا خلالها المبادئ المقبولة من كل الأطراف؛ وهى قبول القرار 131 والمسائل الإقليمية. وكان رد بيجين مركزا على المسائل الإجرائية والمشاركين المعتمدين (إسرائيل، مصر، سوريا، الأردن)، وكذلك الأفكار الإسرائيلية فى الحدود واللجان المقترحة[29]. وفى مقابل ذلك كان هناك بعض المطالب والشروط الفلسطينية للسلام فى چنيف؛ أهمها أن يرتبط القرار 131 بإقامة دولة فلسطينية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم حسب قرارات الأمم المتحدة[30].

وإزاء هذه المواقف المتناقضة، عاد سايروس فانس إلى المنطقة فى الأول من أغسطس 0866 لمناشدة الأطراف تقديم مقترحات سلام مكتوبة. فتقدمت مصر بمقترحات سلام تعبر عن مشروع معاهدة، كما قدمت إسرائيل مشروع معاهدة

سلمه ديان إلى فانس فى 0866/8/08. وبعد كل هذه الجهود جاء البيان الأمريكى السوفيتى فى أول أكتوبر 0866 بوصفه خطوة جديدة متقدمة من الولايات المتحدة نحو عقد مؤتمر جنيف[31]. وقد رحبت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بهذا البيان، فى حين كان الرد الإسرائيلى سلبيا؛ إذ رفضت البيان بشدة، وقدم بدلا منه ورقة عمل أمريكية إسرائيلية، وبيان مشترك يتعلق باستئناف مؤتمر جنيف، ثم أرسلتها الولايات المتحدة إلى مصر وسوريا والأردن والسعودية والاتحاد السوفيتى فى 03 أكتوبر 0866، وطالبت سوريا والسعودية بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى جنيف، فى حين رفضت منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتى ما جاء بهذه الورقة[32].

أولا- جامعة الدول العربية ومبادرة الرئيس السادات وزيارته إلى القدس:

كان الموقف العربى فى نهاية أكتوبر 0866 تعترضه بعض العقبات حول مؤتمر جنيف، فلم يكن هناك إجماع عربى حول المسائل الإجرائية لانعقاد المؤتمر. فبينما كانت مصر ترى أن تشارك فى المؤتمر وفود مستقلة عن مصر وسوريا والأردن، وأن يضم الوفد الأخير ممثلى الشعب الفلسطينى، كانت سوريا تصر على أن يشارك العرب بوفد مشترك موحد، يضم سوريا ومصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[34]. وتجسد الموقف الأمريكى فى عدم القدرة على التوفيق بين هذه المواقف المتناقضة؛ لذا أرسل الرئيس كارتر إلى السادات رسالة خاصة مكتوبة بخط اليد ومختومة بالختم الرئاسى، يطالبه فيها - بعد استعراض المواقف كلها - أن يتخذ قراراً طبقاً لما تعهد به فى زيارته إلى واشنطن فى إبريل 0866، وكان هذا الخطاب يمثل نقطة البدء فى التفكير فى الزيارة[35]. وقد رد السادات عليه برسالة يعبر فيها عن اتخاذه عملا شجاعاً[36].

وبالرغم من مضى السادات قدماً فى التفاوض نحو عقد مؤتمر جنيف علانية؛ فإنه قد بات جلياً أنه كان يقوم ببعض اللقاءات السرية فى الخفاء بوساطة بعض الدول، ولاسيما المغرب ورومانيا لوضعهما المتميز بالنسبة إلى الجاليات اليهودية وعلاقاتهما المتينة بإسرائيل[37]. وبعد هذه اللقاءات، كان على السادات أن يختار بين دعوة الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن (كارتر، وديستان، وبريچينيف، وكلاهان، وهواكيوفينج) إلى اجتماع فى القدس، أو زيارته للقدس بنفسه خوفاً من اعتراض أحد هؤلاء على فكرته[38]. وقد عرض السادات فكرة زيارة القدس، وإلقاء خطاب فى الكنيست على وزير خارجيته إسماعيل فهمى فى رحلة الطائرة من رومانيا إلى طهران، فرفضها فهمى[39]. وفيما عدا ذلك لم يعرض السادات هذه الفكرة على أى شخص أو أية هيئة أخرى[40].

وفى خطابه فى التاسع من نوفمبر 0866، أعلن السادات فى مجلس الشعب قائلا: "إننى مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض، حتى إلى الكنيست نفسه لكى أتحدث للإسرائيليين فى عقر دارهم عن رغبتنا فى السلام"[41]. فأرسل ديان فى الخامس عشر من نوفمبر دعوة رسمية إلى القاهرة عبر القنوات الدبلوماسية (الوساطة الأمريكية)، يقترح ذهاب السادات إلى القدس بعد أسبوع، وفى 05 نوفمبر سافر السادات إلى سوريا، محاولا إقناع الأسد بأهمية خطوته السلمية فى استعادة الحقوق العربية، لكن الأسد حاول إقناعه بعدم الذهاب إلى القدس، حتى إن وزير الدفاع السورى مصطفى طلاس اقترح على الأسد سجن السادات لمنعه من السفر، غير أن الأسد رفض ذلك قائلا: إن "التقاليد العربية لا تسمح بحجر حرية رجل ضيف"[42].

وفى التاسع عشر من نوفمبر قام السادات بزيارة إلى القدس، وألقى خطابه فى الكنيست. وبالرغم من التباين الواضح فى موقف الطرفين المصرى والإسرائيلى؛ فإن السادات وبيجين اتفقا على عدد من المبادئ؛ منها: لا حرب بعد الآن بين البلدين، وأن تكون حرب 0862 هى آخر الحروب، واستعادة السيادة المصرية على سيناء، وفى حالة الانسحاب يعلن السادات أن مناطق شرم الشيخ ممرات مائية دولية، ونزع السلاح عن معظم سيناء، مع مرابطة مصرية محدودة فى المناطق المجاورة لقناة السويس، ويشمل ذلك ممرى متلا والجدى[43].

كانت زيارة السادات إلى القدس حدثاً كبيراً ذا بُعدٍ سياسى أكثر من أى حدث آخر فى المنطقة، ومن ثمّ كان لها نتائجها وأثرها فى مختلف الأطراف. فأحس المصريون بأن ذلك الوضع أوجد "حقيقة سياسية" لم يعد فى مقدور أحد إغفالها، مهما كان رأيه، وحيثما كان موقفه. وكان تقبل الجماهير المصرية لما سمى بمبادرة السلام أصبح "حقيقة سياسية"، ليس فى مقدور أحد إغفالها. ولم يكن رد الفعل على المستوى العربى تجاه الزيارة جماعياً، فبعد خروج السادات على التنسيق والإجماع العربى، كما بلوره موقف الجامعة العربية فى خطوة مهمة كهذه، وبعد عودته من القدس فى 10/00/ 0866، تضخمت الخلافات السورية المصرية، وأعلنت سوريا أن هذه الزيارة تمثل خرقاً واضحاً وصريحاً لجميع الالتزامات العربية، وبادرت مع مجموعة من الدول العربية (هى ليبيا والجزائر واليمن الجنوبية والجمهورية العربية اليمنية) إلى تكوين جبهة موحدة تحت اسم "جبهة الصمود والتحدى"، لكى تقف ضد السادات (كانت لحكومة العراق الآراء نفسها المناهضة للسادات، ولكنها وقتذاك لم تنضم إلى جبهة الصمود والتحدى؛ لوجود عداء بينها وبين نظام الحكم فى سوريا)[44].

وقد عقدت جبهة "الصمود والتحدى" أول اجتماع لها خلال المدة من 1-

0866/01/4 فى طرابلس بليبيا، وقررت بالإجماع أن تقبل انضمام أطراف عربية إليها، وتجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر، وإنشاء جبهة موحدة لمقاومة إسرائيل، ووضع اتفاق دفاعى يعد بموجبه أى اعتداء على أحد الموقعين اعتداء على الجميع، ودراسة قضية نقل مقر الجامعة العربية إلى عاصمة عربية أخرى غير القاهرة، وتجميد عضوية مصر فيها، والامتناع عن حضور أى من اجتماعات الجامعة التى تعقد بالقاهرة، والدعم الفعلى الاقتصادى والمالى والعسكرى لسوريا. وعقدت الجبهة مؤتمر قمة ثانيا فى الجزائر فى المدة 1- 0867/1/3، حضره قادة أعضائها الخمسة، وأصدرت فى ختامه بياناً سياسياً مناهضاً للسياسة المصرية(45). أما بقية الدول العربية فقد تراوحت مواقفها بين الاعتدال؛ مثل السودان والمغرب وسلطنة عمان، والرفض الحذر؛ مثل المملكة العربية السعودية والأردن، فكانتا تدركان تماماً جوانب الموقف، ولكن فضلتا الانتظار لحين ما تسفر عنه الأحداث(46).

إن تقبل الجماهير المصرية لما سمى بمبادرة السلام أصبح حقيقة سياسية ليس فى مقدور أحد إغفالها، مهما كان رأيه، وحيثما كان موقفه، ولم يكن معنى ذلك أن يغير المعارضون رأيهم فى تقييم ما حدث، ولكن كان معناه أن المقتضيات السياسية تفرض عليهم تكييف أسلوب معارضتهم مع "الحقيقة السياسية" الراهنة، إذا كانوا حريصين على الشعب المصرى ودوره فى العمل القومى. ولكن المعارضة بأسلوب الصدام والاتهام كان مؤكدا عمقها؛ لأن هذا الأسلوب إزاء الحقيقة السياسية المتمثلة فى إقناع الشعب المصرى بما حدث، كان كفيلا بجعل الصدام والاتهام فى واقع الأمر موجهاً ضد الشعب المصرى، وهذا خطأ وخطر. وكان الأسلوب الأمثل للمعارضة من جانب الدول العربية هو المناقشة والحوار والمساعدة بكل الوسائل حتى تظهر الحقائق العلمية الثابتة والدائمة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وتنزاح الحقيقة السياسية، وهى وليدة ظرف معين، ومن ثمَّ فهى عارضة وطارئة.

وكان هذا هو أكبر الأخطاء التى وقعت فيها "جبهة الصمود والتحدى" أنها لم تفهم الحالة النفسية للجماهير المصرية، وعجزت عن تحليلها، وكان لذلك آثاره ونتائجه على الصورة العربية العامة المشوشة والمتناقضة. ولكن بعض دواعى الخطأ فى موقف هذه الدول يمكن تصوره، فهى جميعاً قد تأخرت فى إبداء رأيها ورد فعلها مبكراً على زيارة القدس المحتلة. وفى الحقيقة فإنه مضى أكثر من أسبوع على إعلان نية الزيارة من دون أن يظهر من هذه الدول رأى أو رد.

ويمكن رد دواعى التأخير لأسباب؛ منها أن معظم هذه الدول - شأنها شأن غيرها فى العالم - لم تأخذ اقتراح الزيارة بشكل جدى، وأرجعتها إلى "مناورة تجاوزت حدودها هذه المرة" - ولكن أحدا فى هذه الدول لم يكن يريد أن يُتهم

بإفساد مناورة قد تؤدى إلى إحراج الخصم أمام الدنيا بأسرها، وأن البعض تصور أن هناك نتائج مسبقة جرى الاتفاق عليها قبل إعلان الاقتراح، ومع صدمة الإعلان فإن كثيرين آثروا الانتظار ليعرفوا ما إذا كانت النتائج على مستوى الصدمة أو هى دونها. وكانت هذه النقطة بالتحديد مثار اهتمام حافظ الأسد، عندما اجتمع بالسادات قبل يومين من رحلة القدس، فقد سأله عما إذا كانت لديه ضمانات بالحد الأدنى من المطالب العربية، ولم يكن هناك مثل هذا الضمان، وأن هناك نوعاً مما يشبه "ضباب الحرب"، ساد وغطى الجو العربى كله مع إعلان الاقتراح، فقد كان ياسر عرفات حاضراً جلسة إعلان الاقتراح فى مجلس الشعب المصرى، وكذلك كانت هناك اتصالات لتحسين الجو بين مصر وليبيا، ثم إنه كان موعد مضروب للقاء بين الرئيس الأسد والرئيس السادات فى دمشق، وأخيراً كان الجميع ينتظرون لقاء عربياً عالياً على مستوى وزراء الخارجية العرب فى تونس، وأن موقف الوفد المصرى من اجتماعات تونس -برئاسة إسماعيل فهمى وزير الخارجية وقتها - عمل على كبح ردود الفعل، فقد راح الوفد المصرى فى الأروقة وفى الاجتماعات المغلقة، يؤكد أن الزيارة لن تتم، وأنها حركة سياسية بارعة لحصار التعنت الإسرائيلى وتعريته، خاصة أمام الرئيس الأمريكى "چيمى كارتر" وحكومته والرأى العام فى الولايات المتحدة. ولم يكن الوفد المصرى فى تونس - بهذا الموقف - يخدع غيره من الوفود، أو يغرر بها، وإنما كانت تلك تصوراته الفعلية[47].

وهكذا أضحت مصر فى حالة قطيعة كاملة مع الدول العربية التى تعارض المبادرة. وأمام الانتقادات العربية الموجهة ضد السادات، قام بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول "جبهة الصمود والتحدى"، وأغلق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية فى القاهرة، إضافة إلى تدعيمه روح القومية المصرية التى ترتكز على الشعور بأن مصر قد سبق لها أن قدمت أضخم التضحيات بالدماء والأموال نيابة عن العرب الذين راحوا يظهرون العقوق ونكران الجميل[48].

وبعد إتمام زيارة القدس بأسبوعين، وفى المدة من 8 -03 ديسمبر 0866، قام سايروس فانس بجولة فى المنطقة، فبدأ بزيارة القاهرة، واجتمع بالسادات الذى كان يعتقد أنه من الممكن إبرام اتفاقية سلام ثنائية مع إسرائيل، شريطة أن تكون فى إطار شامل، حتى لا يفقد تأييد الدول العربية، فضلا عن إعلان مبادئ يمكن صياغتها بشكل عام، فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية. ثم توجه فانس إلى القدس فى /0 ديسمبر 0866، وكان الإسرائيليون يصرون على معرفة رد السادات على ما طرحه ديان على حسن التهامى فى لقائه الأخير فى مراكش. وبذلك انتهت جولة فانس من دون تقدم[49].

وفى هذا الوقت اعتقد السادات أن زيارته ستعجل بانعقاد مؤتمر چنيف؛ لذا دعا

إلى عقد مؤتمر تمهيدى بالقاهرة (ديسمبر 0866)، على أن يحضره وفود من الأمم المتحدة والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أحدثت الدعوة عمقاً فى الخلافات العربية[50]، وبذلك أهدى السادات لإسرائيل فرصة تحييد بقية الأطراف العربية الذين كانت تعدهم أعداءها الألدة. ولاندفاع السادات فى هذا الخط، واتخاذ سوريا مع جبهة الصمود والتحدى خطا مناوئا لهذا تماما؛ تضخمت الخلافات المصرية السورية بصفة خاصة، والخلافات المصرية العربية بصفة عامة، بشكل لم يشهده العالم العربى من قبل. وعندما بدأ المؤتمر أعماله فى 0866/01/03 رفض جميع الدول العربية حضوره، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية[51]، ولم يحضره إلا مصر وإسرائيل والولايات المتحدة والجنرال "أنزيو سيلاسفو" (قائد قوات الأمم المتحدة فى سيناء). وكان الحوار بين الوفدين المصرى والإسرائيلى عقيماً؛ فقد حمل كلا الوفدين تصوراً للمبادئ التى تصلح لإقامة السلام، والتى كانت متناقضة تماما. وبذلك فشل مؤتمر القاهرة؛ للرفض العربى، وقلة الدول التى شاركت فيه[52].

ثانيا– موقف جامعة الدول العربية من كامب ديفيد:

عمدت إسرائيل فى الوقت الذى يسعى فيه الطرف المصرى لإيجاد حل للصراع، أن تعطى لطمة لزيارة السادات، بل لكل الدول العربية، وقامت بغزو لبنان فى 0867/2/05؛ وهو الأمر الذى أحدث شرخاً كبيراً فى جدار النظام العربى والعلاقات العربية، وزاد من حدة الخلافات المصرية السورية، وأفسد أية فرصة للتضامن العربى، أو عقد اجتماع عربى كامل بسبب التمسك السورى والعربى بالتزام مصر بوقف الاتصالات الثنائية مع إسرائيل، وهو ما رفضه السادات. ومن هنا اتجهت إسرائيل إلى وضع عقبات حتى فى طريق الحل المنفرد بين مصر وإسرائيل، وهو ما بدا من إعلان بيجين عن ضرورة استمرار القوات الإسرائيلية فى مناطق سيناء ومطاراتها[53]. ولكن فى سبتمبر 0867، نجح الرئيس كارتر فى إحضار السادات وبيجين سويا إلى كامب ديفيد، وعقب مفاوضات، استمرت اثنى عشر يوماً، تم التوقيع على اتفاقيتين؛ اتفاقية "إطار للسلام فى الشرق الأوسط"، قصد بها التعامل مع القضية الفلسطينية، واتفاقية "إطار للسلام بين إسرائيل ومصر"[54].

وعلى أية حال، أخذ الرأى العام العربى تنازعه الحيرة فيما يجرى. وبين عدم القبول، وعدم الاقتناع، سادت الحيرة، واستحكم الارتباك. ولم يعد هناك رفض واحد، وإنما أصبح هناك رفض رباعى يمثله مؤتمر الصمود والتحدى فى طرابلس، ورفض منفرد يمثله موقف العراق. وجاء رد الفعل العربى على اتفاقية كامب ديفيد متبايناً، وظهر التوافق على معارضة كامب ديفيد باستثناء يسير من

الدول العربية، فقد تجسد الموقف الأردنى فى معارضة كامب ديفيد وانتقادها؛ ففى جلسة مجلس الوزراء الأردنى فى 0867/8/1/[55] أعرب المجلس عن أن المبادئ التى ستحكم الموقف الأردنى فى تقييم نتائج كامب ديفيد تتمثل فى أن الأردن لا يترتب عليه قانونياً أو معنوياً أية التزامات إزاء موضوعات لم يشارك فى مناقشتها والموافقة عليها، وأنه يؤمن بالحل العادل الشامل، وأن أية تسوية نهائية يرضى بها الأردن يجب أن تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من جميع الأراضى المحتلة، بما فيها الضفة الغربية، خاصة عودة السيادة العربية إلى القدس، وأن تنص هذه التسوية بوضوح على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

وبالرغم من ذلك، ففى أواخر الشهر نفسه، حاول الأردن استكشاف إمكانات اتفاقيتى كامب ديفيد ومعناهما، وتقدم بعدة أسئلة إلى الإدارة الأمريكية، لمعرفة التفسير الأمريكى للاتفاقيات، ومدى تصميمها على جلاء إسرائيل عن الضفة الغربية وغزة، وطول الفترة الانتقالية، واختصاصات سلطة الحكم الذاتى، ومستقبل القدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية. ولكن الإجابة الأمريكية لم تكن كافية، لانضمام الأردن إلى الاتفاقيات، لذا واصل معارضته الصريحة لها[56].

كذلك أكد مجلس الوزراء التونسى (0867/8/10) أن الاتفاقيات لا تستجيب لمبادئ احترام الشرعية الدولية أو لقرارات الأمم المتحدة[57]. أما مجلس الوزراء السعودى (0867/8/08) فقد أكد تقديره للجهود التى قام بها الرئيس الأمريكى كارتر، وأن نتائج كامب ديفيد لا تعد صيغة نهائية مقبولة للسلام، ولكن المملكة لا تود التدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد عربى[58]. وتجسدت مواقف التأييد فى السودان الذى طالب بيان رئاسة الجمهورية (/1/ /0/0867) بعدم توجيه النقد إلى مصر؛ لما تحملته من مشاق فى الصراع العربى الإسرائيلى، وعدم معارضة جهودها للتوصل إلى سلام. كما صرح الناطق الرسمى باسم وزارة خارجية سلطنة عمان (0867/8/14) بأن ما تم التوصل إليه فى اجتماعات كامب ديفيد لا يمكن عده سلبياً فى مجمله، وأن هناك بعض جوانب الاتفاق تمثل تقدماً ملموساً فى طريق السلام[59]. أما أكثر المواقف العربية معارضة لاتفاقيات كامب ديفيد، فقد جاءت من جبهة الصمود والتحدى التى ضمت سوريا وليبيا واليمن الجنوبى والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، ففى السادس من أكتوبر 0867 أكد بيان القيادة القومية لحزب البعث العربى الاشتراكى السورى، أن الاتفاقيات لم تخرج مصر من المعركة فحسب، بل حولتها عملياً وقانونياً إلى حليف لإسرائيل، وأن هذه الاتفاقيات تمثل خروجاً صريحاً على كل المواثيق الدولية[60].

وظهر الموقف الفلسطينى بجلاء فى بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (0867/8/08)[61] الذى عد الاتفاقيات أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ

0837؛ لأنها تمثل استسلاماً من السادات لمشروع بيجن، وأنها تحقق الأهداف الإمبريالية الأمريكية، وتعزل مصر عن عالمها العربى، وأن مشروع الحكم الذاتى يكرس الهدف الإسرائيلى بشأن القدس، وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية تصميم الشعب الفلسطينى على مجابهة هذه الاتفاقيات وإحباطها. وفى الأول من أكتوبر 0867 صدر بيان المؤتمر الوطنى فى الضفة الغربية، رافضاً الاتفاقيات بجميع وثائقها وتفسيراتها وملحقاتها جملة وتفصيلا؛ لتجاهلها حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وعدم تصديهما للمستوطنات الإسرائيلية، ومخالفتهما الصريحة لقرارات مؤتمرات القمة العربية (الجزائر والرباط)، ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وقرر المؤتمر رفض مشروع الحكم الذاتى شكلاً وموضوعاً[62].

أما موقف جبهة الصمود والتحدى، فقد اتضح من خلال بيان مؤتمر القمة الثالث للجبهة من /1-0867/8/12 الذى أوضح أن المؤتمر استخلص مجموعة من الحقائق؛ منها: أن سياسة السادات ونتائج كامب ديفيد تمثل امتداداً للتآمر الأمريكى الإسرائيلى على الأمة العربية وقضية فلسطين، وأن السادات قد تآمر على وحدة القضية العربية، وخرق ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع العربى المشترك، ومقررات مؤتمرات القمة، وأنه بذلك أخرج مصر من ساحة الصراع العربى-الإسرائيلى، وأن اتفاقيات كامب ديفيد جزء من عملية شاملة لبسط النفوذ الإمبريالى على مصر والأمة العربية؛ لذا فإن الاتفاقيات باطلة، وغير شرعية، فضلا عن انتهاكها ميثاق الأمم المتحدة وقراراته ومبادئ القانون الدولى، إلى جانب إعلان الأمة العربية رفضها لهذه الاتفاقيات. وقد تقرر خلال هذه القمة المصغرة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، والعمل على نقل مقر الجامعة العربية، وتعليق عضوية مصر فيها[63].

وأخيراً جاء الموقف العربى الجماعى المتمثل فى بيان مؤتمر القمة التاسع فى بغداد فى المدة 1-4/00/ 0867 الذى شاركت فيه العراق وسوريا وموريتانيا ولبنان والأردن والكويت والبحرين وقطر والإمارات والسعودية واليمن الشمالى والسودان وچيبوتى وليبيا والجزائر وتونس والمغرب واليمن الديمقراطى والصومال وسلطنة عمان ومنظمة التحرير الفلسطينية، فى حين لم تدعَ مصرُ إلى القمة. وبذلك عقدت القمة العربية التاسعة ببغداد فى المدة 1-4 نوفمبر 0867[64].

ولكن يتعين إلقاء الضوء على التكييف القانونى لهذا المؤتمر، وهى النقطة التى كانت مثار خلاف بين النظام المصرى من جهة، وجل الدول العربية من جهة أخرى، منذ أعلن مجلس الوزراء المصرى فى 0868/3/0 بطلان هذا الاجتماع، وعدم قانونيته؛ لأن الدعوة إليه تمت بطريقة مخالفة تماماً لميثاق الجامعة العربية[65].

بداية ينص ميثاق جامعة الدول العربية (م04) على أن يجتمع مجلس الجامعة بدعوة من الأمين العام للجامعة، وتنص (م6) من النظام الداخلى لمجلس الجامعة على أن يوجه الأمين العام أو من يقوم مقامه – فى حالة غيابه – الدعوة لأدوار الاجتماع العادية، قبل اليوم المحدد لافتتاح الدورة بشهر على الأقل، أما الاجتماعات غير العادية، فتوجه الدعوة إليها برقيا، قبل خمسة أيام من التاريخ الذى حدد للانعقاد، ونصت (م00) من النظام نفسه على أن "يكون انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء"، ويمكن القول إنه سواء عددنا مؤتمر القمة اجتماعا لمجلس الجامعة، ولكن على مستوى تمثيل أعلى – كما تذهب بعض الآراء – أو عددناه جهازاً جديداً استحدث فى إطار الجامعة – كما ذهبت آراء أخرى – فإن تخطى العراق للجامعة العربية وتوجيهه الدعوة إلى الملوك والرؤساء العرب مباشرة حتى تتفادى حضور مصر لهذا الاجتماع[66]؛ يعد عملا يجانبه الصواب من الناحية الإجرائية. غير أنه لا يعيب العمل القانونى؛ إذ إنه لا يمثل اعتداء جوهرياً على هذه القواعد الإجرائية أو خطأ جوهرياً فى تطبيقها؛ لأنه فى حال الاعتداء الجوهرى على هذه القواعد أو الخطأ فى تطبيقها من شأن ذلك أن يثير حالة من الشكوك حول آثار هذا العمل القانونى؛ وهذا هو الراجح فى القضاء الدولى[67].

أما فيما يخص حضور الأمين العام للجامعة العربية هذه الاجتماعات حسب ما نصت عليه (م02) من النظام الداخلى لمجلس الجامعة؛ فعلى الرغم من عدم حضور السيد محمود رياض لاجتماع وزراء الخارجية العرب الذى انعقد فى بغداد /1/ /0867/0؛ فإنه حضر مؤتمر القمة المنعقد ببغداد بدءا من 0867/00/1، وألقى كلمته فى المؤتمر، كما هو معتاد فى مثل هذه الاجتماعات[68]. وبحضور الأمين العام للجامعة العربية لهذه الاجتماعات، اكتسبت الشرعية القانونية لها. أما فيما يخص الناحية الإجرائية؛ فإنه إذا كانت الدعوة إلى مؤتمر قمة بغداد قد جاءت بعيدا عن الجامعة العربية، فقد كان هناك بعض المؤتمرات السابقة قد تمت الدعوة إليها خارج نطاق الجامعة أيضا؛ مثل مؤتمر قمة أنشاص الذى دعا إليه الملك فاروق 0835، وكذلك اجتماع مؤتمر القمة العربى الرابع بالخرطوم 0856[69].

وعلى أية حال، فقد قررت الدول العربية المجتمعة فى بغداد رفض اتفاقيتى كامب ديفيد لأنهما "تمسان حقوق الشعب الفلسطينى والأمة العربية فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة، وتمتا خارج إطار المسئولية العربية الجماعية، وتتعارضان مع مؤتمرات القمة العربية، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتؤديان إلى السلام العادل الذى تنشده الأمة العربية". وترتيبا على هذه المقدمات قرر المؤتمر عدم الموافقة على اتفاقيتى كامب ديفيد بين مصر والكيان

الصهيونى، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج، ورفض كل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية، وغيرها من آثار[70]، ودعوة مصر إلى العودة عن اتفاقيتى كامب ديفيد نهائيا، وعدم التوقيع على أية معاهدة للصلح مع العدو الصهيونى[71]. وفى حالة استجابة حكومة مصر لدعوة المؤتمر سيظل المجال مفتوحاً أمامها لتأخذ مكانها الطبيعى فى الصف العربى الواحد، ومتى احتلت مكانها كان فرضاً على أشقائها معاودة دعمها وحمل أعبائها ضمن الإطار الذى قرره هذا المؤتمر لدعم دول المجابهة[72]، وفى حالة توقيع اتفاقية الصلح بين مصر والعدو الصهيونى، يجتمع وزراء الخارجية العرب فى بغداد بدعوة يوجهها وزير خارجية العراق لاتخاذ التدابير العملية اللازمة لنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى، وبصورة مؤقتة، ريثما تتوافر الظروف السياسية المناسبة لعودة مصر إلى الأمة العربية، وتعلق عضوية مصر فى الجامعة العربية مؤقتاً (تحفظت سلطنة عمان على هذين القرارين)[73]، وتطبيق قوانين المقاطعة على الشركات والأفراد المتعاملين فى مصر مع إسرائيل والتمييز بين الحكومة والشعب فى مصر[74]، وعدم القبول بأى وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على القدس، والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربى الفلسطينى، بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطنى[75]، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، وأن قضية فلسطين هى قضية العرب جميعاً، ولا يجوز لأى طرف عربى النزول عن هذا الالتزام، وأن من المبادئ الجوهرية التى لا يجوز الخروج عليها أو التساهل فيها عدم جواز انفراد أى طرف من الأطراف العربية بأى حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربى الصهيونى بوجه عام، وعدم قبول أى حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربية ينعقد لهذه الغاية. وعبر المؤتمر فى قراراته عن تقديره لموقف منظمة التحرير الفلسطينية فى رفض مشروع الحكم الذاتى الذى نصت عليه الاتفاقيات[76]، كما أدان السياسة التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بدورها فى توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية[77].

ثالثاً – جامعة الدول العربية ومبادرة السلام 1979 ونتائجها:

لم يعبأ السادات بما حدث فى طرابلس وبغداد، ومضى قدماً، وتم التوقيع على اتفاقية واشنطن فى 0868/2/15 التى أنهت الحروب التى استمرت واحداً وثلاثين عاماً بين مصر وإسرائيل[78].

وقد ترجمت ردود الأفعال هذه إلى مواقف عربية عملية، وقرارات تنفيذية، لمحاولة إثناء مصر عن الاستمرار فى مسار التصالح مع إسرائيل. وتعد القرارات،

التى أصدرها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب فى دورته غير العادية التى عقدها فى بغداد، خلال المد 16-0868/2/20، رداً حاسماً، من جانب الدول العربية، لمواجهة التوجه المصرى الجديد فى العلاقات مع إسرائيل الذى تم تقنينه فى معاهدة السلام المصرية ــ الإسرائيلية، فبعد توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، وتنفيذاً لقرار القمة رقم 7/0/ د8 فى 0867/00/4 (البند تاسعا من قرارات القمة العربية التاسعة ببغداد) اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، بناء على الدعوة التى وجهها وزير الخارجية العراقى، وكان السيد محمود رياض (الأمين العام للجامعة العربية) قد وجه رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب فى 0868/2/11 سلمت على أيدى المندوبين الدائمين فى الجامعة، تفيد بأنه قرر الاستقالة من منصبه أميناً عاماً للجامعة بدءاً من أول إبريل 0868، ومن ثمَّ فقد تولى السيد أسعد الأسعد أمينا عاما بالإنابة؛ لذا فقد حضر مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذى انعقد فى بغداد خلال الفترة من 16-0868/2/20[79].

وقد قرر المؤتمر تعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية[80]، وفضلا عن غرابة هذا التعبير فى تاريخ الجامعة وميثاقها، تضمن القرار قطع الدول العربية علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع مصر، والسعى لتعليق عضويتها فى حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، ومنظمة الوحدة الأفريقية؛ لانتهاكها قرارات تلك المنظمات، فيما يتعلق بالصراع العربى الصهيونى، وأن تكون مدينة تونس مقراً مؤقتاً لجامعة الدول العربية اعتباراً من تاريخ التوقيع على المعاهدة بين الحكومة المصرية والعدو الصهيونى، وأن تصدر الدول العربية التشريعات والقرارات والإجراءات التى يقتضيها تنفيذ هذا القرار[81].

ومن المفارقات أن مصر كانت هى التى تزعمت الاتجاه المتشدد داخل مجلس الجامعة عقب حرب 0837، عندما تردد عن احتمال إقدام الأردن على عقد معاهدة صلح منفردة مع إسرائيل، وقدمت بنفسها مشروع قرار تمت الموافقة عليه بالإجماع، جاء فيه: "لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض فى عقد صلح منفرد أو أى اتفاق سياسى أو اقتصادى أو عسكرى مع إسرائيل"، فأصبحت هى الضحية الأولى له بعد أن أقدم السادات، منفرداً، على زيارة القدس، ووقع مع إسرائيل معاهدة صلح عام 0868[82].

كما صدرت قرارات فى اجتماع المجلس، على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب، فى إطار الدورة نفسها، ومنها إيقاف تقديم أية قروض، أو ضمانات، أو تسهيلات مصرفية، أو إسهامات، أو مساعدات مالية أو عينية أو فنية، من قبل الحكومات العربية، أو مؤسساتها، للحكومة المصرية ومؤسساتها،

وذلك اعتباراً من توقيع المعاهدة، وحظر تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق، والمصارف، والمؤسسات المالية العربية القائمة فى نطاق الجامعة العربية، والتعاون العربى المشترك، للحكومة المصرية ومؤسساتها، وامتناع الحكومات، والمؤسسات العربية، عن اقتناء السندات، والأسهم، والأذون، وقروض الدين العام التى تصدرها الحكومة المصرية، ومؤسساتها المالية، وتطبيق قوانين المقاطعة العربية، ومبادئها، وأحكامها على الأفراد والشركات والمؤسسات فى مصر التى تتعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيونى، كما أوقفت الدول العربية البترولية مساعداتها المالية واستثماراتها التى كانت تعد أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى مصر(83).

وفى مؤتمر القمة العاشر الذى عقد فى تونس فى /0868/00/1، بدعوة من الحبيب بورقيبة، صدر عن المؤتمر بيان ختامى، أعيد فيه تأكيد القرارات التى سبق اتخاذها فى بغداد فى الشهر نفسه من العام السابق (0867)، ومنها تجديد الإدانة العربية لاتفاقيتى كامب ديفيد، والتصدى لمؤامرة الحكم الذاتى، وتوسيع نطاق التضامن العالمى مع نضال الشعب الفلسطينى، من أجل إفشال مخططات الاحتلال الصهيونى وهزيمته، وإدانة قرار النظام المصرى بتزويد إسرائيل من مياه النيل، واستمرار إحكام المقاطعة للنظام المصرى(84).

وتكرر ذلك أيضا فى مؤتمر قمة عمان فى 14/00/ /087، وصدر عنه بيان ختامى، تضمن عزم القادة العرب على إسقاط اتفاقيتى كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، والموافقة على استمرار مقاطعة مصر. وكان لافتاً من أن "برنامج مواجهة العدو الصهيونى" تضمن أول مرة نصاً صريحاً رافضا لقرار مجلس الأمن رقم 131، وتأكيد أنه لا يتفق مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة القضية الفلسطينية(85).

وفيما يتعلق بالجزاءات التى أشارت القرارات إلى توقيعها، وكذا تجميد عضوية مصر فى الجامعة، وفى غيرها من المنظمات والمؤسسات العربية المشتركة، يُلاحظ أنها أثارت جدلاً واسعاً فى شأن مدى اتفاقها مع أحكام ميثاق الجامعة العربية الذى لم يشر إلا إلى جزاء واحد فقط؛ هو الفصل من الجامعة بوصفه جزاء غير عسكرى. وعلى هذا فسنتناول أهم القرارات التى تمخض عنها الاجتماع، والتى تتعلق بوضع مصر داخل الجامعة العربية، وهى القرارات المتعلقة بتجميد عضويتها، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، فضلا عن نقل مقر الجامعة إلى تونس.

تجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية:

فى 0868/2/20 اتخذ مجلس الجامعة – على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد العرب – قراراً يقضى بتوقيع جزاءات على مصر، من بينها تجميد عضويتها فى جامعة الدول العربية؛ أى حرمانها من جميع الحقوق المترتبة على العضوية، بدءا من تاريخ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية[86]. ومن الواضح أن مجلس الجامعة وقع بعض الجزاءات على اليمن ومصر مستحدثاً إياها؛ إذ لم ينص الميثاق عليها صراحة؛ وهو الأمر الذى أثار جدلاً واسعاً حول مدى اتفاق هذه الجزاءات مع أحكام هذا الميثاق؛ وهو ما أدى إلى انقسام الآراء حول هذه المسألة، وقد ذهب رأى إلى الاستناد إلى ظاهر نصوص الميثاق، وعد القيود التى تفرضها المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية من قبيل الاستثناء، ويجب عدم التوسع فى تفسيرها، ومن ثمَّ ذهب أنصار هذا الرأى إلى عدم اتفاق هذه الجزاءات مع أحكام الميثاق الذى لم ينص إلا على الانسحاب والفصل[87].

وإذا كان هذا الرأى يستند إلى المبدأ القانونى الذى يقضى بأنه لا عقوبة إلا بنص؛ فإن هناك رأيا آخر يرى إمكان الرجوع إلى القواعد العامة القانونية التى تقضى بأن من يملك الأكثر فهو بطبيعة الحال يملك الأقل؛ أى أن من يملك حق توقيع الجزاء الأقوى فمن باب أولى يملك حق توقيع الجزاء الأخف؛ أى أنه إذا كان ميثاق الجامعة العربية قد أعطى للمجلس سلطة فصل الدولة التى لا تفى بواجبات هذا الميثاق، وهو أشد الجزاءات؛ فإن مجلس الجامعة – من ثمَّ – يملك حق توقيع العقوبات الأقل من الفصل؛ ومن ثمَّ يذهب أنصار هذا الرأى إلى أن هذه الجزاءات تتفق وأحكام الميثاق[88].

وعلى ذلك يمكن النظر إلى عد قرار مجلس الجامعة الصادر فى 0867/6/1 الخاص بالنزاع بين شطرى اليمن، ثم القرار الخاص بتجميد عضوية مصر فى 0868/2/20 قد شكلا سلوكاً لاحقاً للمجلس بوصفه أحد المصادر القانونية المشتقة التى يمكن من خلالها معرفة مدى الأهلية القانونية للجامعة العربية، وهو الشرط الجوهرى والموضوعى اللازم لصحة الأعمال القانونية الصادرة عن المنظمات الدولية بصفة عامة؛ أى أن يكون هذا العمل داخلا فى إطار الاختصاصات التى يتمتع بها مجلس الجامعة. وقد أعطى الميثاق للمجلس سلطة فصل الدولة التى لا تفى بواجبات هذا الميثاق[89].

ومن ثمَّ يمكن إرجاع مشروعية قرار تجميد العضوية، فضلا عن كونه تطبيقاً لاختصاصات المجلس المنصوص عليها فى الميثاق؛ إذ يمكن الارتكاز على مبدأ إعمال النص الذى يقوم على ترجيح التفسير الذى يضفى الفعالية والجدوى على

النص فى حالة احتمال تفسيرات مختلفة؛ وهو ما ينطبق على نص المادة (18) من الميثاق، بشأن سلطة المجلس فى فصل الدولة المخالفة – إلى اطراد السلوك اللاحق لمجلس الجامعة فى تجميد العضوية بوصفه جزاء يمكن تطبيقه. كذلك يمكن النظر إلى اتجاه مجلس الجامعة إلى استحداث عقوبة تعليق العضوية من قبيل مسايرة الجامعة العربية للتطور الذى طرأ على أسلوب عمل المنظمات الدولية بصفة عامة، والإقليمية بصفة خاصة، فى شأن الجزاءات الموقعة على الدول الأعضاء التى تخالف أحكام مواثيق تلك المنظمات؛ إذ ثبت عدم فعالية جزاء الطرد فى المنظمات الدولية الذى يقطع كل صلة بين المنظمة والدولة المطرودة، ومن ثَمَّ يحرر الأخيرة من التزامها، فضلا عن أنه يخلق جواً عدائياً بينهما، تتلاشى فى ظله تأثير المنظمة فى هذه الدولة[90].

ويمكن أن ندرك مدى فعالية جزاء تجميد العضوية فى حالة مصر من زاويتين؛ أولا: الأثر الاقتصادى لهذا التجميد، وثانيا: الجانب الإجرائى لاسترداد العضوية. ففيما يتعلق بالأثر الاقتصادى لتجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية، من الواضح أن مجلس الجامعة العربية قد ربط فى قراراته بين تعليق عضوية مصر فى الجامعة، وتعليق عضويتها فى المنظمات والهيئات والمؤسسات والاتحادات النوعية العربية المتخصصة، وتوقف استفادة مصر ومؤسساتها منها، تحقيقا لفعالية العقوبات التى اتخذت ضدها. فقد نصت قرارات مجلس الجامعة على إيقاف تقديم أية قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساعدات مالية من قبل الحكومات العربية أو مؤسساتها إلى مصر، وحظرت القرارات تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق والمصارف والمؤسسات العربية القائمة فى نطاق جامعة الدول العربية إلى مصر، فضلا عن تطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها وأحكامها على الأفراد والشركات والمؤسسات فى مصر التى تتعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيونى[91]؛ وهو الأمر الذى أدى إلى حرمان مصر من مورد مهم من المعونات الخارجية والقروض العربية اللازمة لبرامج تطورها[92]. ومن الملاحظ أن مبلغ المساعدات العربية لمصر قد زاد عن ملیارى دولار فى عام 0864، فى حين أخذ فى التناقص بعد ذلك. ويمكن أن يرجع هذا الأمر إلى زيادة إدراك الدول العربية بالتوجه المصرى نحو الولايات المتحدة والغرب، بهدف إقامة سلام مع إسرائيل، فى حين أخذت المعونة الأمريكية فى الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى معدلاتها عام 0868، لمكافأة مصر على عقد معاهدة السلام[93]، واستمرت بعد ذلك لضمان استمرار تحقيق المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط[94].

أما الناحية الإجرائية، فمن الملاحظ أن تجميد العضوية أكثر فعالية من الطرد؛

إذ إنه فى الحالة المصرية كان إمكان عودة مصر إلى الجامعة من اختصاصات مجلس الجامعة، على عكس الحال فى أمر الطرد الذى يستوجب تقديم طلب جديد من الدولة المطرودة، ومن ثمَّ يظل الأمر بيدها، مادامت لم تقدم هذا الطلب، كما أنه فى حالة تقديم طلب العضوية لا يملك المجلس إلا التحقق من شروط العضوية والموافقة عليه. وقرار تجميد العضوية إنما جاء متماشياً مع ممارسة المجلس لاختصاصاته، خاصة بعدما نص القرار على عد التدابير المتخذة ضد اليمن ومصر تأخذ صفة مؤقتة لا صفة الدوام، على أن يعيد المجلس النظر فيها عند زوال الظروف التى بررت اتخاذها[95]. وقد تم بالفعل إلغاء قرار المجلس الخاص باليمن بصدور قرار القمة العربية[96] بإلغاء قرار تجميد عضوية مصر، وعادت إلى ممارسة عضويتها فى الجامعة فى مايو 0878؛ إذ رحبت القمة العربى غير العادية بالدار البيضاء (مايو 0878) فى بيانها الختامى[97] بالوفد المصرى فى الاجتماعات، وكذلك بعودتها إلى الجامعة العربية ومؤسساتها المتخصصة المختلفة.

قطع العلاقات الدبلوماسية ونقل مقر الجامعة العربية:

لم يكتف مجلس جامعة الدول العربية بتجميد عضوية مصر فى الجامعة، ولكنه أنزل جزاءات أخرى نظير عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الميثاق والقرارات الصادرة، ومن هذه الجزاءات سحب سفراء الدول العربية من مصر بصفة فورية، فضلا عن التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية معها[98]. وحتى يتم وضع هذه التوصية موضع التنفيذ طالب القرار الحكومات العربية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ صدور القرار، وفقاً للإجراءات الدستورية فى كل قطر من الأقطار.

ويعطى فقهاء القانون الدولى لاصطلاح "قطع العلاقات الدبلوماسية"، أكثر من تعريف[99]، غير أن التعريفات جميعاً تشير فى مجملها إلى أنه قرار يصدر من دولة ما من الدول ليتم بموجبه تنفيذ رغبتها فى إنهاء العلاقات الدبلوماسية المتبادلة مع دولة أخرى، وبذلك يوجب القرار عملية إنهاء مهمة البعثة الدبلوماسية لكل من هاتين الدولتين لدى الدولة الأخرى، غير أنه من الممكن أن يتم قطع العلاقات الدبلوماسية امتثالا لقرار صادر من منظمة دولية ضد إحدى الدول – سواء كانت عضوا فى هذه المنظمة، كما هى الحال فى المنظمات العالمية، أو لم تكن عضوا فيها، كما فى المنظمات الإقليمية – بوصفه جزاء يطبق عليها لانتهاكها الالتزامات المرتبة عليها نتيجة عضويتها فى هذه المنظمة، أو نتيجة اتباعها سياسة تضر بسياسة المنظمة تجاه قضية معينة، وذلك بوصفه أحد التدابير التى تلجأ إليها المنظمات الدولية بوصفها إجراءات أولية لحمل الدولة المعنية على العودة إلى الطريق السليم قبل اتخاذ إجراءات تتعلق بجزاءات أشد قوة؛ مثل استخدام القوة

المسلحة ضدها، ومن الأمثلة على ذلك ما نصت عليه المادة (30) من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من عدم النص صراحة فى ميثاق جامعة الدول العربية على قطع العلاقات الدبلوماسية بوصفه جزاء يتم تطبيقه فى مواجهة الدول الأعضاء أو غير الأعضاء، وذلك شأن بقية الجزاءات الأخرى بصفة عامة؛ فإن الواقع العملى يشير إلى أن مجلس الجامعة قرر فى حالات متعددة قطع العلاقات الدبلوماسية بوصفه جزاء يطبق على دولة ما.

ففى الأزمة الخاصة بضم الأردن إلى الضفة الغربية /084، وعندما صدر قرار مجلس الجامعة بشأنها فى الأول من إبريل /084 جاء فيه[100]: تكليف اللجنة السياسية باقتراح التدابير التى يجب أن تتخذ بشأن الدولة التى تتفاوض أو تتصالح مع إسرائيل. وفى 084/3/02/ جاء قرار اللجنة السياسية بشأن الفقرة التى سبقت الإشارة إليها، ونص على أنه: تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة فى 084/3/0/ ترى اللجنة اتخاذ بعض التدابير ضد الدولة المخالفة، ومنها قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والقنصلية مع الدول المخالفة التى عُدت منفصلة عن الجامعة[101]. وعلى أثر قرار مجلس الجامعة قطع كثير من الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية بسبب قيامها بإنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل[102]. أما بعد حرب 0862 فقد قرر مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر (نوفمبر 0862) قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال؛ لمواقفها تجاه النضال العربى ضد إسرائيل[103]. هذا من ناحية موقف الجامعة العربية تجاه بعض الدول الأجنبية غير الأعضاء فيها، والقيام بقطع العلاقات الدبلوماسية معها بوصفه جزاء، أما الحالات التى طبق فيها مجلس الجامعة جزاء قطع العلاقات الدبلوماسية على إحدى الدول الأعضاء فى الجامعة –بوصفه عقوبة – فتنحصر فى حالتين؛ أولا: قيام نحو 04 دولة عربية بتجميد علاقاتها الدبلوماسية مع اليمن الجنوبية، لمسئوليتها عن جريمة اغتيال رئيس اليمن الشمالية، تنفيذا لقرار مجلس الجامعة رقم 2623 د ط/ ج1 (الفقرة الثالثة) الصادر فى 0867/6/1، ثانيا: قيام معظم الدول العربية باستدعاء سفرائها من مصر، وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية معها بوصفه عقوبة، نتيجة توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، امتثالا لقرار مجلس الجامعة رقم 2728 / د غ ع فى 0868/2/20 الفقرتين (أ، ب)[104].

نقل مقر الجامعة العربية:

نص ميثاق جامعة الدول العربية صراحة على أن "تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه". وفى

الحقيقة فإنه لولا وجود هذا النص الصريح فى الميثاق لكان من حق الجامعة العربية نقل مقرها فى أى وقت، وإلى أى مكان، طبقا للمبدأ المسلم به فى القانون الدولى الذى يقضى بأن للمنظمة الدولية الحرية الكاملة فى تحديد مقرها أو نقله أو تغييره[105]؛ وذلك لأن حرمان أية منظمة دولية من حرية نقل مقرها قد يصيبها بالشلل التام؛ لأن مكان مقر هذه المنظمة الدولية قد يؤثر فى فاعليتها[106]، غير أن الاتفاق على عكس ذلك يوجب الالتزام بما اتفق عليه. ولأن ميثاق الجامعة العربية قد نص – كما أسلفنا – على أن تكون القاهرة المقر الدائم لها، ولما نصت قرارات مجلس الجامعة ببغداد الصادرة فى 0868/2/20 على أن تكون مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية مقرا مؤقتا لجامعة الدول العربية ولأمانتها العامة والمجالس الوزارية المتخصصة واللجان الفنية الدائمة ابتداء من تاريخ التوقيع على المعاهدة بين الحكومة المصرية والعدو الصهيونى، وإبلاغ جميع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية بذلك، وأن التعامل مع الجامعة يتم مع أمانتها فى المقر الجديد المؤقت[107]؛ كان لابد من أن تثير مسألة نقل هذا المقر أو بناء مقر جديد مؤقت فى تونس، جدلا قانونياً حول مدى اتفاق هذا النقل مع أحكام الميثاق، فى حين ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن هذا النقل يقع باطلاً على أساس الارتكان إلى نصوص الميثاق (المادة العاشرة منه)[108]. ويستند هذا الرأى إلى أن هذا الأمر لا يجوز إلا من خلال تعديل الميثاق الذى جاء أكثر مرونة من المواثيق المنشِئة لمنظمات دولية وإقليمية عدة[109]، وفقاً للشروط الواردة فى (م08) منه التى تنص على أنه "يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام، ولا يبت فى التعديل إلا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب، وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه من دون التقيد بأحكام المادة (18)؛ كان لابد من هذا التعديل الذى يمكن من خلاله إلغاء نص المادة العاشرة السابقة الإشارة إليها. غير أن هناك رأيا آخر يرى أنه من الممكن إجازة قرار نقل مقر الجامعة العربية من دون الحاجة إلى تعديل صريح للميثاق؛ لأن هذا القرار صدر بإجماع الدول العربية التى مثلث فى هذا الاجتماع، وأن هذا الإجماع أدخل نوعاً من تعديل الميثاق تعديلا وظيفياً يجيز هذا النقل[110].

ويمكن القول: إن ما ينطبق على جامعة الدول العربية فى صدد نقل المقر ينطبق أيضاً على المنظمات العربية المتخصصة العاملة فى نطاقها، وكذلك الهيئات والمؤسسات والاتحادات النوعية التى طالب مجلس الجامعة[111] بنقل مقرات ما هو مقيم منها فى مصر إلى دول عربية أخرى بصورة مؤقتة، وذلك على غرار ما يتم

بشأن الأمانة العامة للجامعة، على أن تجتمع المجالس والهيئات التنفيذية لتلك المنظمات والهيئات والمؤسسات والاتحادات فوراً لتنفيذ هذا القرار خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ القرار، ويمكن مدها شهرا آخر بقرار من هذه المجالس. أما فيما يخص موظفى الأمانة العامة، فقد طالب مجلس الجامعة بنقل الذين يمارسون أعمالهم فى 0868/2/20 من المقر الدائم إلى المقر المؤقت خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار، على أن تدفع لهم تعويضات مالية تتناسب ومستوى المعيشة فى المقر الجديد، وتسوية أوضاعهم لحين وضع نظام دائم لذلك[112].

وكما تباينت الآراء القانونية حول هذا الموضوع، تباينت أيضا المواقف بين مصر من جهة، وبقية الدول العربية وجامعة الدول العربية من جهة أخرى، فقد طالبت قرارات مجلس الجامعة – منحازة إلى الأخذ بالرأى الثانى – بتشكيل لجنة ضمت ممثلى العراق وسوريا وتونس والكويت والسعودية والجزائر إضافة إلى ممثل عن الأمانة العامة للجامعة، بهدف تنفيذ قرار نقل المقر من القاهرة إلى تونس، والسعى لدى الدول الأعضاء لتقديم المساعدات التى يتطلبها هذا القرار، وقد خول هذا القرار للجنة كل صلاحيات مجلس الجامعة التى يتطلبها تنفيذه، بما فى ذلك حماية ممتلكات الجامعة وأرصدتها ووثائقها وسجلاتها، واتخاذ التدابير اللازمة ضد أى إجراء قد تتخذه مصر لعرقلة نقل مقر الجامعة، أو المساس بحقوقها وممتلكاتها، وأخيراً حدد القرار مدة للجنة لكى تنجز هذه المهمة خلال شهرين من تاريخ صدور القرار، ويجوز بقرار من اللجنة أن تمتد هذه الفترة شهرا آخر، ووضع القرار خمسة ملايين دولار تحت تصرف اللجنة لمواجهة نفقات النقل، على أن تقدم اللجنة تقريرا عن إنجاز مهمتها إلى أول اجتماع قادم لمجلس الجامعة[113]، أما الموقف المصرى – استناداً إلى الأخذ بالرأى الذى يذهب إلى ضرورة تعديل الميثاق لكى يكون قرار النقل صحيحاً – فقد تمسك ببقاء الأمانة العامة للجامعة العربية فى القاهرة، على الرغم من صدور بيان من وزارة الخارجية المصرية فى 0868/2/16 – أى يوم بدء اجتماعات مجلس وزراء الخارجية والاقتصاد العرب – بتجميد نشاط مصر فى جامعة الدول العربية، على ألا يعنى هذا التجميد الخروج أو الانسحاب من الجامعة[114]. وفى 0868/3/0 قرر مجلس الوزراء المصرى رفض قرارات اجتماع بغداد على أساس عدم قانونية انعقاده، وفى 0868/3/01 أعلنت مصر للجامعة العربية رسمياً أنها ترفض نقل المقر خارج القاهرة، وبأنها تحتفظ بأرشيف الجامعة، كما جمدت أموال الجامعة المودعة فى البنوك المصرية، وحرمت الموظفين المصريين العاملين فى الأمانة العامة للجامعة من الانتقال إلى المقر الجديد. وعندما عقد مجلس الجامعة أول اجتماع له فى المقر الجديد بتونس فى 0868/5/17 أعلنت وزارة الخارجية

المصرية بطلان هذا الاجتماع لانعقاده بالمخالفة للميثاق الذى ينص على أن القاهرة هى المقر الدائم للجامعة، وأن الدعوة لانعقاد مجلس الجامعة يجب أن تأتى من جانب الأمانة العامة التى مازالت تباشر أعمالها من المقر الشرعى بالقاهرة، والتى لا يمكن نقلها إلا بتعديل الميثاق، وهو ما لم يحدث، وجدد تصريح وزارة الخارجية عدم اعتراف مصر بجميع القرارات التى صدرت فى اجتماع تونس[115].

وفى غمار هذا التناقض بين الموقف العربى والموقف المصرى، خاصة حول مسألة نقل مقر الجامعة، باشرت اللجنة السداسية المنبثقة عن اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب مهامها، فقد عقدت ثلاث دورات خلال الفترة من إبريل حتى يونيو 0868، وفى 0868/5/13 اختتمت أعمالها فى تونس على مستوى السفراء، ووضعت تقريراً للعرض على مجلس الجامعة، تنفيذاً للقرار الصادر فى هذا الشأن[116]، وفى اجتماع مجلس الجامعة غير العادى بتونس يومى 16-0868/5/17 عرض تقرير اللجنة السداسية الذى جاء مشتملا على ثلاثة موضوعات رئيسة فى النواحى المالية والإدارية والشئون الاقتصادية، ففى الناحية الإدارية حددت اللجنة يوم 15 مايو 0868 آخر موعد لانتقال موظفى الجامعة من القاهرة إلى تونس[117]، أما فى الشئون الاقتصادية فقد تعرضت اللجنة لموضوع المقاطعة العربية لمصر، طبقاً لقرارات مؤتمر بغداد، وناقش الجزء الخاص بالنواحى المالية موضوع حجز أرصدة الجامعة فى المصارف المصرية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المصرى الصادر فى 0868/3/01. وقد وافق مجلس الجامعة على الجزء الإدارى والمالى من قرارات اللجنة، وأحال الجزء الخاص بالشئون الاقتصادية إلى دورته القادمة. أما فيما يخص أرصدة الجامعة، فقد قرر المجلس عرض الموضوع على لجنة قانونية للاستهداء برأيها فى الإجراءات التى يمكن للأمانة العامة أن تتخذها فى سبيل استعادة هذه الأرصدة، والحفاظ على ممتلكات الجامعة ووثائقها[118].

وأخيراً، فإذا كان الموقف المصرى من مسألة نقل مقر الجامعة يجد أساسه القانونى فى نصوص ميثاق هذه المنظمة، وفى اتفاقية المقر المعقودة بين الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية التى وافق مجلس الجامعة على نموذج لها بقراره 2546/ دع 57 فى 0866/8/7، والتى تنص (م18) منها على وجود المقر الدائم فى القاهرة، وأن أى تعديل فى الاتفاقية يتم التشاور بشأنه بين وزير الخارجية المصرية والأمين العام للجامعة لتحديد الاقتراحات الهادفة إلى إدخال التعديلات الضرورية على هذا الاتفاق، على أن تسرى هذه التعديلات بعد تبادل وثائق التصديق عليها من مجلس الجامعة والحكومة المصرية[119]؛ فان السؤال الذى يمكن إثارته فى هذا الخصوص يتمثل فى معرفة مدى إمكان بقاء المقر فى القاهرة،

فى حين أن معظم الدول العربية قام بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وهى الدولة المضيفة لمقر الجامعة؛ أى معرفة أثر قطع العلاقات الدبلوماسية بين معظم الدول العربية ومصر على مقر الجامعة العربية.

وحقيقة الأمر أن هناك اتجاهاً بين فقهاء القانون الدولى، يرى أن طبيعة الأشياء تقتضى أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولة المقر وجل الدول الأعضاء فى أية منظمة دولية، قد يترتب عليه نقل مقر هذه المنظمة إلى مكان آخر[120]. والدليل على ذلك ما جاء فى تعليق لجنة القانون الدولى على المادة (45) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات (0858، 0875) أن هناك طائفة من المعاهدات المبرمة بين دولة أو أكثر ومنظمة دولية أو أكثر أية اتفاقيات مقر يمكن إلغاؤها حتى فى حالة عدم وجود نص يتعلق بهذا الموضوع[121]. وقد وضع هذا الاتجاه موضع التنفيذ بعد عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإلى جانب الإجماع العربى فى نقل مقر الجامعة إلى تونس، طالب مجلس الجامعة الدول العربية الأعضاء بالعمل على نقل مقر المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية من الإسكندرية إلى أية عاصمة أخرى[122]؛ وهو الأمر الذى أحدث انقساماً بين الدول الأعضاء فى منظمة الصحة العالمية إلى اتجاهين؛ يرى الأول أن قطع العلاقات الدبلوماسية يؤدى إلى نقل مقر هذه المنظمة، وقد أيد هذا الاتجاه كل الدول العربية فيما عدا مصر، وقد وضح ذلك من خلال المذكرات المكتوبة التى قدمها الأردن وسوريا[123]، فضلا عن الموقف الذى أظهرته دول منظمة المؤتمر الإسلامى من خلال القرار الذى أصدره مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية /087، والذى طالب فيه المؤتمر الدول الأعضاء فى منظمة الصحة العالمية دعم مشروع القرار العربى بنقل مقر المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية من الإسكندرية إلى عمان[124]. أما الاتجاه الآخر فيرى أن قطع العلاقات الدبلوماسية لا يؤدى بالضرورة إلى نقل مقر المكتب الإقليمى، وقد أيد هذا الاتجاه مصر والولايات المتحدة الأمريكية[125].

وفى آخر الأمر عُرض الموضوع على محكمة العدل الدولية لأخذ رأيها الاستشارى بناء على طلب منظمة الصحة العالمية، وقد ذهب بعض قضاة المحكمة (القاضى جروس ولاكس) إلى أن قطع العلاقات الدبلوماسية هو قرار سياسى، وجاء رأى المحكمة فى النهاية بأن قطع العلاقات الدبلوماسية فى حد ذاته لا يؤدى من الوجهة القانونية الخالصة إلى نقل مقر المنظمة الدولية أو أحد أجهزتها، غير أنه ومع توافر بعض العوامل الأخرى؛ مثل العامل السياسى والعددى والقانونى والاتفاقى، قد يؤدى إلى نقل مقر المنظمة[126].

وفى النهاية، وبعد هذا العرض لموضوع نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس تتضح بعض النقاط المتعلقة بهذا القرار، التى يمكن إيجازها فى الآتى:

1- يشكل نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة، بالرغم من نص الميثاق على أنها المقر الدائم للجامعة، عملا قانونيا لا يتفق وأحكام هذا الميثاق، وكذلك لا يتفق وأحكام اتفاقية المقر المعقودة بين مصر وجامعة الدول العربية؛ وهو ما شكل افتقار هذا العمل القانونى إلى أهم الشروط اللازمة لصحة الأعمال القانونية الصادرة عن المنظمات الدولية بصفة عامة، وهو شرط توافر الأهلية القانونية للقيام بهذا العمل، إلا من خلال الطريقة والأسلوب اللذين حددهما فى الميثاق؛ وهو الأمر الذى شاب كيفية اتخاذ هذا القرار لعدم احترام القواعد الإجرائية اللازمة لصدوره؛ وهو ما أثار حالة من الشكوك حول آثاره، وجعل هذا القرار معيباً من الوجهة القانونية.

2- يترتب على النقطة السابقة، أنه لا يمكن النظر إلى أى عمل قانونى من دون النظر إلى مجمل الظروف والملابسات التى أحاطت بعملية صدوره، وبناء على ذلك، فإن قرار نقل مقر الجامعة يمكن أن يجد مشروعيته فى الاعتبارات والملابسات السياسية التى سبقت صدور هذا القرار ولازمته، ويتضح ذلك من خلال التعرض للمناقشات والمداولات التى حدثت داخل المؤتمر الاستثنائى لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ببغداد، على مدى جلساته الثمانى[127]. ويمكن القول من دون مبالغة إن قرار نقل المقر جاء نتيجة حتمية لقطع العلاقات الدبلوماسية بين معظم الدول العربية ومصر؛ إذ لولا صدور هذا القرار، ولو أن الأمر وقف عند حد تجميد عضوية مصر فحسب، لكان فى الإمكان بقاء مقر الجامعة فى القاهرة، فقد حدث أن قاطعت مصر أعمال مجلس الجامعة فترة، ولم يؤثر ذلك فى المقر. ومما يؤكد هذا الرأى أن قرار عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية (0876) جاء سابقاً لقرار استئناف عضوية مصر فى الجامعة (مايو 0878)، وسابقاً لقرار عودة المقر إلى القاهرة مرة أخرى (088/)؛ وهو ما جعل قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية تمهيداً وتحضيراً لعودة المقر إلى القاهرة.

3- يعد موضوع نقل المقر الخاص بالجامعة، وما صاحبه من تطورات بشأن أوضاع الموظفين والوثائق الخاصة بالجامعة، دليلا حياً، ومؤشراً صحيحاً، لبيان أثر الخلافات السياسية العربية فى أسلوب عمل الجامعة وفعاليتها، فضلا عن كشف أوجه القصور فى ميثاق الجامعة العربية بصفة عامة، ويتضح ذلك من خلال الطريقة التى اتخذت بها قرارات قمة بغداد، وما آلت إليه من عدم التزام الدول العربية بالميثاق، أو احترام أحكامها، ففيما يخص موضوع تجميد العضوية وقطع العلاقات الدبلوماسية لم ينص الميثاق على أى منهما، وعلى الرغم من ذلك فقد شكل تجميد عضوية مصر خطأ سياسيا؛ إذ إنه أثر بطريقة غير مباشرة فى العلاقات المصرية العربية[128]، كما أن نقل المقر قد شكل مخالفة صريحة للميثاق،

أما فى شأن الموظفين فقد اتضح بجلاء التناقض بين الولاء القطرى والولاء القومى لموظف الأمانة العامة، ومدى إتاحة الفرصة للدول الأعضاء – من خلال اللوائح الداخلية لنظام الأمانة العامة – لممارسة بعض وسائل الضغط المختلفة لتعيين العناصر التى يتفق تعيينها مع مصالح هذه الدول، وليس للمصلحة القومية المتمثلة فى ممارسة الجامعة لنشاطها الدولى[129].

4- على الرغم من كل الانتقادات التى وجهت إلى الدول العربية فى صدد علاقتها بالجامعة العربية؛ فإن تمسك الدول العربية بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس، وفى المقابل تمسك مصر بعضويتها فى الجامعة، والإبقاء على مقرها وأمانتها العامة بالقاهرة، إنما يدل على حرص الدول العربية على التمسك بالحد الأدنى من التعاون العربى المشترك فى كل المجالات[130]؛ وهو ما يرقى إلى درجة البرهان على أن استمرار الجامعة بوصفها منظمة لابد له من الدوام، وأن محاولات إصلاح هيكل الجامعة وأسلوب عملها مع تغير نظرة الدول العربية إليها والالتزام بالعمل من خلالها سوف يزيد من فعالية هذه المنظمة الإقليمية، سواء على المستوى العربى أو على المستوى الدولى.

وبعد هذا العرض لمؤتمر قمة بغداد 0867، والمؤتمر الاستثنائى لمجلس الجامعة، على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ببغداد (مارس 0868)، وما نتج عنها من قرارات وآثار قانونية؛ فإن هناك بعض الاستنتاجات التى تتمثل فى النقاط الآتية:

1- انعقد مؤتمر قمة بغداد فى ظل تغير ملامح الخريطة السياسية فى العالم العربى؛ وهو ما أدى إلى تغير الأدوار القيادية داخل النظام، ومع انتقال النظام الإقليمى العربى من نمط يقوم على تفاعلات القيادة (مصر)، إلى نمط يقوم على تفاعلات المشاركة، ثم إلى نمط يقوم على تفاعلات المنافسة فى القيادة، وقد تمت ترجمة هذه الأنماط فى تلك القرارات التى صدرت عن القمة وعن مؤتمر وزارة الخارجية العرب ببغداد، ووضحت بجلاء الخلفية السياسية لانعقاد هذه الاجتماعات وقراراتها، ومن ثَمَّ فإن القول بأن هذه القرارات قد عكست المزاج السائد فى النظام العربى[131] يعبر عن الحقيقة بدرجة كبيرة، ويكشف الواقع العربى فى ذلك الوقت.

1- عكست قرارات مؤتمر قمة بغداد، وكذلك المؤتمر الاستثنائى لمجلس الجامعة، موازين القوى الجديدة فى النظام العربى، فبعد أن كانت الدول المؤسسة للجامعة متقاربة إلى حد ما من حيث الإمكانات الاقتصادية والثقافية، جاءت حرب 0862 فأدت إلى ظهور فجوة بين وحدات النظام، وتركزت الثروة النفطية فى جانب، فى حين عانت بقية الدولة العربية الأخرى مستويات أدنى فى المعيشة، وقد أثر هذا الوضع فى أسلوب إدارة الجامعة العربية وعملها، فبعد أن كانت مصر تضطلع بما

يقرب من 31٪ من ميزانية الجامعة، وكانت تستطيع من خلال الاستقرار النسبى الذى تتمتع به وما تملكه من نفوذ داخل الجامعة من إنشاء تحالفات يمكن من خلالها التأثير فيما تصدره الجامعة من قرارات، تناقص هذا الإسهام، وزادت إسهامات الدول الأخرى؛ وهو ما أثر فى نمط التحالفات داخل الجامعة، وتنامت الأهداف القطرية إلى أن طغت على الأهداف والأفكار القومية، وأدى ذلك إلى تبعثر النظام العربى بوصفه أثراً ونتيجة لانتشار عوامل القوة داخله.

3- ترتب على النقطة السابقة أن كشفت الملابسات التى صاحبت انعقاد المؤتمرين المذكورين وطريقة إصدار القرارات وجود فراغ قيادى فى النظام العربى، نتيجة الانسحاب المصرى من العمل الإيجابى داخل النظام العربى، ومن الدلالات على ذلك صعوبة إصدار هذه القرارات من دون موافقة بعض الأقطار العربية ذات النفوذ فى هذا النظام؛ وهو الأمر الذى ترتب عليه ظهور اختلافات على مستوى الأنظمة الحاكمة نفسها داخل هذه الأقطار، ومن أمثلتها السعودية، كذلك كان يصعب اتخاذ هذه المواقف فى ظل تنافس سورى عراقى، وهو ما تم التوصل إلى اتفاق بشأنه، تمثل فى التوقيع على ميثاق العمل القومى المشترك بينهما، قبل انعقاد مؤتمر بغداد بمدة وجيزة، ومن ثمَّ فالقول بأنه ليس فى مقدور أى بلد عربى الإمساك بزمام القيادة فى النظام العربى، والحلول محل مصر بعد عزلها، هو قول لا يحتاج إلى تأكيد أو برهان، فى ظل ممارسة أكثر من عاصمة عربية قدراً معيناً من النفوذ، وعدم تكامل عناصر القوة كلها فى عاصمة واحدة من هذه العواصم.

4- كشفت قرارات قمة بغداد والمؤتمر الاستثنائى لمجلس الجامعة أن صفقة كامب ديفيد لم تكن السبب الوحيد فى الأزمة التى شهدها النظام العربى، وألقت بظلالها على الجامعة العربية، للدرجة التى هددت فيه كيانها؛ إذ إن دراسة التفاعلات العربية خلال السنوات التى سبقت هذه المعاهدة تكشف أنها قد عجلت – بالفعل – بعملية مستمرة، ترجع بدايتها إلى أوائل السبعينيات، وجوهرها ينم عن تقلص الدور الإقليمى لمصر، وتناقص نفوذها داخل الجامعة العربية، فى مقابل زيادة نفوذ بعض الدول العربية الأخرى؛ وهو الوضع الذى نشأ من إدراك القيادة السياسية المصرية التى خلفت عبد الناصر. ويمكن القول إن عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل مثل الفرصة الملائمة لكشف النظام العربى أزمته التى بدأ أول مظاهرها بين حليفى حرب أكتوبر (مصر وسوريا)، عقب وقف إطلاق النار، ومن ثمَّ فإن المعاهدة كانت القشة التى قصمت ظهر البعير، ولعبت دوراً حاسماً فى التعجيل بنهاية مرحلة معينة من مراحل تطور النظام العربى، ومن ثمَّ فقد سلطت الأضواء على فعالية الجامعة العربية.

وأخيراً فإن اتفاقية كامب ديفيد لم تكن إلا ذريعة للغرب وإسرائيل، لتدفع الدول العربية إلى مقاطعة مصر، ومن ثَمَّ تنعزل مصر عن عالمها العربى، والسبب الرئيس هو الفيتو الغربى على أى نمو مصرى؛ لأن نمو مصر وقوتها يعنى إخراج النفوذ الأجنبى من المنطقة العربية. وهذه حقيقة أدركتها القوى العالمية منذ قرون مضت. فما من قوة عالمية تريد مصر قوية، أو زعيمة للوطن العربى مؤثرة فى أحداثه وتحركاته، سواء اتجهت إلى الشرق أو إلى الغرب، فلن يسمح لها بالانطلاق، بل لابد لها أن تنتزع ذلك انتزاعاً. لقد اضطر السادات إلى السير فى طريق السلام؛ وهو ما يدغدغ مشاعر الغرب خاصة الشعوب الأوربية التى عانت الويل فى الحرب العالمية الثانية، وفى الوقت نفسه كشف الأوراق التى تستثمرها إسرائيل لكسب تعاطف العالم آنذاك، فى حين كانت الخطة الإسرائيلية تقضى باستمرار الأمر الواقع، حتى يتغير التكوين البشرى للمناطق المحتلة، وتصبح سيناء فضلا عن الجولان والضفة الغربية مثل عكا وحيفا ويافا، ومن يطالب بها على أساس عروبتها فهو يسبح فى خياله أو مسه خبل فى نظر الرأى العام العالمى، بل حتى فى نظر العرب. وباختصار فإن القوة الوحيدة التى كانت تتحرك وقتذاك، فى مواجهة إسرائيل هى مصر، لذلك من البديهى أن تتعرض لحملة إعلامية، سواء من أجهزة تخضع لإسرائيل، أو من دول الرفض التى لا تريد إحراج نفسها أمام مواطنيها والشعوب العربية بسؤالها، مادامت الحرب هى التوريط، ولا أحد على استعداد لخوضها، أو لصد اعتداء إسرائيلى على بلد عربى، فما الخطأ فى التحرك الدبلوماسى؟ ولعل كل هذا ما كان يدور فى تفكير السادات حين أخذ يعزف على نغمة القومية المصرية، والاستياء المصرى إزاء العرب الآخرين، ثم أعلن أن العرب ينبغى لهم "أولا" أن يلتمسوا العفو من مصر فى حالة رغبتهم فى الحصول على المساعدة منها. وإذا كان هناك من لايزال يتهم مبادرة السلام المصرية بأنها مزقت الصف العربى، فلم يحدث أبدا أن كانت كلمة العرب متحدة كما حدث حينذاك، فباستثناء المغرب وسلطنة عمان والسودان، فالعرب جميعهم اتفقوا على رفض سياسة مصر، إما علناً وإما بالصمت، وتحاشى كل ما يشير إلى تأييدهم لمصر.

الهوامش:

(1) محمد على حلة، مصر وجامعة الدول العربية: التجربة والمصير، القاهرة، 2010، ص66، 97، 98.

(2) مالكولم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة، ترجمة: عبد الرءوف أحمد عمر، القاهرة 1997، ص216.

(3) أحمد يوسف أحمد، جامعة الدول العربية: حديث الستين عاما، قرارات مؤتمر القمة العربى الأول، القاهرة (13-1964/1/17)، فى: مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها، ص26.

(4) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط 1948-1978، جـ1، القاهرة 1985، ص43، 44؛ رضوان زيادة، السلام الدانى: المفاوضات السورية-الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 4//1، ص001.

(5) محمد على حلة، مرجع سابق، ص106.

(6) رضوان زيادة، مرجع سابق، ص /00، 000.

(7) عدنان السيد حسين، عصر التسوية، سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، ط1، بيروت، 1990، ص60، 61؛ حسن الجبلى، القرار والتسوية: دراسة قانونية وسياسية لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى فى إطار قرار 242، بيروت، 1978، ص24؛ أمين محمود عطايا، استراتيجية الحروب العربية-الإسرائيلية، بيروت، 1997، ص77-84.

(8) محمد على حلة، مرجع سابق، ص67؛ مالكولم كير، مرجع سابق، ص255.

(9) محمد على حلة، مرجع سابق، ص117، 224.

(10) عبد العزيز سرحان، النزاع العربى الإسرائيلى فى ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى مع التركيز على موقف الولايات المتحدة، القاهرة، 1987، ص14-21؛ عز الدين فودة، الاحتلال الإسرائيلى والمقاومة الفلسطينية فى ضوء القانون الدولى العام، بيروت، 1969، ص29-30.

(11) رضوان زيادة، مرجع ساق، ص120، 121.

(12) مانسفيلد بيتر: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة: عبد الحميد فهمى الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1996، ص487، 488.

(13) محمد على حلة، مرجع سابق، ص112-113.

(14) على الدين هلال، "السياسة المصرية منذ كامب ديفيد"، فى وليام كوانت، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، ص150؛

Ali E. Hillal Dessouki, "the Primary of Economics: the Foreign Policy of Egypt", in Bahgat Korany and Ali E. Hllal Dessouki, the Foreign Policy

of Arab, States, Colorado, 1984, p. 142.

(15) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، الكويت، 1993، ص78–79؛ حسن أبو طالب، السياسة المصرى فى البيئة العربي1970–1981" فى أحمد يوسف أحمد (محررا)، سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990، ص612.

(16) محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها؟ وماذا بعد حدوثها؟، بيروت، 1983، ص14– 15.

(17) هنرى كيسنجر، مذكرات كيسنجر فى البيت الأبيض 1968–1973، ترجمة: خليل فرحات، ج4، دمشق، 1985، ص354–430؛ محمود رياض، مرجع سابق، ص453–461؛

إسماعيل فهمى، التفاوض من أجل السلام، ، ص48–56؛ ويليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص246–272.

(18) عبد العاطى محمد أحمد، الدبلوماسية السعودية فى الخليج والجزيرة العربية، القاهرة، 1976، ص51؛ حسانين عمر على، جامعة الدول العربية فى عشر سنوات بعد اتفاقيات كامب ديفيد (1979–1989)، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995، ، ص178.

(19) محمد على حلة، مرجع سابق، ص118، 225–226.

(20) إسماعيل فهمى، مرجع سابق، ص100؛ حمدى فؤاد، الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل، ص271؛ عطا محمد صالح زهرة، فى الأمن القومى العربى، بنغازى، 1991، ص240–243.

(21) محمد الأطرش، السياسة الأمريكية إلى أين، ص64.

(22) إسماعيل فهمى، مرجع سابق، ص121؛ محمود رياض، مرجع سابق، 500–501؛ الهيثم الأيوبى، اتفاق فصل القوات الثانى، ص113–119.

(23) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص141–147؛ 148–152؛ محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، ص39؛ الهيثم الأيوبى، اتفاق فصل القوات الثانى، ص254–276؛ ويليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل، ص378–381؛ أحمد وافى: اتفاقيات كامب ديفيد، ص55، 56؛ رضوان زيادة: مرجع سابق، ص141.

(24) محمود فوزى، كامب ديفيد فى عقل وزراء خارجية مصر، ص70–75؛ محمود رياض، مرجع سابق، ص538؛ محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع فى كامب ديفيد، القاهرة، 1987، ص187؛ جعفر عبد السلام، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، 164–167؛ عيسى الشعبى، "قراءة فى بنود الاتفاقية المصرية الإسرائيلية"، شئون فلسطينية، العدد 51/50، نوفمبر 1975، ص12؛ حسن نافعة، مصر والصراع العربى الإسرائيلى من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص55.

(25) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام، ص539–541؛ حسن نافعة، مصر والصراع العربى الإسرائيلى، ص55؛ بطرس غالى، اتفاقية فك الاشتباك الثانى فى سيناء "ملف وثائقى"، السياسة الدولية، العدد 42، أكتوبر 1975، ص238–239، محمد الأطرش، السياسة الأمريكية إلى أين، 125–126.

(26) حامد عبد الله ربيع، اتفاقيات كامب ديفيد: قصة الحوار بين الثعلب والذئب، ط1، دمشق 1980، ص259–269؛ الهيثم الأيوبى، اتفاق فصل القوات الثانى فى سيناء، ص322–327؛ هشام شرابى، الدبلوماسية والاستراتيجية فى الصراع العربى الإسرائيلى، بيروت 1975، ص93؛ ناجى حلوش، خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية، بيروت، 1976، ص237.

(27) سايروس فانس، مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، ص1، بيروت، 1983، ص28–37.

Quandt, Camp David, pp. 44-48; Fruedlander, Melvin A., Sadat and Begin: the Domestic Politics of Peacemaking, Colorado, 1983, p. 30 .

(28) Ibid., p. 31; Quandt, Camp David, pp. 50-54;

الشرق الأوسط فى سعيه إلى السلام، ترجمة: كمال الخولى، بيروت، 1982، ص92، 93؛ محمود رياض، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام، ص551.

(29) Ibid., pp. 63-69; Friedlander, Sadat and Begin, p. 37;

موشيه ديان، أنا وكامب ديفيد، ترجمة: غازى السعدى، ط1، ببيروت، 1987، ص29–32.

(30) فيليب روندو، مرجع سابق، ص109–116.

(31) إسماعيل فهمى، مرجع سابق، ص322–328؛ 332–342؛ 342–347.

(32) فيليب روندو، مرجع سابق، ص123–124؛ حسانين عمر على، مرجع سابق، ص48.

(33) حسين عبد الرازق، مصر فى 18، 19 يناير: دراسة وثائقية، ط3، بيروت، 1983، ص13–89؛ محمد حسنين هيكل، السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة، ص91.

(34) السلام الضائع فى كامب ديفيد، القاهرة، 1987، ص30–31؛ محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، ص40.

(35) أنور السادات، البحث عن الذات، ص401–402؛ محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص79.

Quandt, Camp David, p. 139.

(36) موشيه ديان، أنا وكامب ديفيد، ص95–96؛ جمال على زهران، مرجع سابق، ص325–340؛ ويليام كوانت (محررا)، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، ص151–475؛ سعد الدين إبراهيم، "المبادرة بين التصلب الإسرائيلى ومجموعة الرفض"، السياسة الدولية، العدد 52، إبريل 1978، ص17.

(37) موشيه ديان، أنا وكامب ديفيد، ص40–48؛ محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، ص38–39؛ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص78–79؛ فيليب روندو، مرجع سابق، ص127؛ حسانين عمر على، مرجع سابق، ص49–50.

(38) أنور السادات، مرجع سابق، ص407–408.

(39) نفسه، ص41؛ إسماعيل فهمى، مرجع سابق، ص384.

(40) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص165؛ كمال حسن على، محاربون ومفاوضون، ط1، القاهرة، 1989، ص58.

(41) إسماعيل فهمى، مرجع سابق، ص397؛ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر السادات، ط7، بيروت، 1983، ص238؛ حسانين عمر على، مرجع سابق، ص51.

(42) بريغمان أهرون وجيهان الطاهرى: إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة: سالم سليمان العيسى، مراجعة: إسماعيل الكردى، دمشق، 2002، ص154.

(43) موشيه ديان، أنا وكامب ديفيد، ص101–103؛ محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص58؛ عيزرا وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة: غازى السعدى، ص1، عمان، 1984، ص101–102.

(44) محمد على حلة، مرجع سابق، ص119.

(45) غسان سلامة، الجامعة والتكتلات العربية، فى جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص800؛ حسانين عمر على، مرجع سابق، ص53.

(46) محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص62؛ حسانين عمر على، مرجع سابق، ص119.

(47) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، ص41.

(48) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام، ص560–562؛ فيليب روندو، مرجع سابق، ص139–141؛ عدنان السيد حسين، عصر التسوية، ص83–84.

(49) Quandt, Camp David, pp. 152-154;

موشيه ديان، أنا وكامب ديفيد، ص109، فيليب روندو، مرجع سابق، ص141.

(50) إسماعيل فهمى، مرجع سابق، 426؛ موشيه ديان، رؤية شخصية للمباحثات، ص81–82.

(51) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام، ص561.

(52) عدنان السيد حسين، عصر التسوية، ص85؛ موشيه ديان، رؤية شخصية للمباحثات، ص100–101.

(53) محمود رياض، مرجع سابق، ص568–572؛ محمد إبراهيم كامل، ص214–223؛ حسانين

عمر على، مرجع سابق، ص61–62.

(54) وليام ب. كوانت (محررا)، كامب ديفيد بعد 10 سنوات، ص627–633؛ 363، 634؛ وحيد عبد المجيد، نحو القمة العربية المقبلة: القمم العربية: كيف بدأت؟ وأين أصبحت؟، المستقبل العربى، العدد 105، نوفمبر 1987، ص24.

(55) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1982، عمان، 1983، ص185، 186.

(56) إميل ساحلية، "الأردن والفلسطينيون"، فى وليام. ب. كوانت، كامب ديفيد بعد 10 سنوات، ص409–410؛ موشيه دايان، رؤية شخصية للمباحثات، ص193–194؛ Quandt, Camp David, pp. 388-396؛ كمال حسن على، مرجع سابق، 82–92.

(57) منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص186.

(58) المرجع السابق، ص187–188؛ فيليب روندو، مرجع سابق، ص168.

(59) فيليب روندو، مرجع سابق، ص167؛ منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص188، 190.

(60) المرجع السابق، ص189–190؛ وليام كوانت (محررا)، كامب ديفيد بعد 10 سنوات، ص21.

(61) فيليب روندو: مرجع سابق، ص191–192.

(62) إميل ساحلية، "الأردن والفلسطينيون"، فى وليام. ب. كوانت، كامب ديفيد بعد 10 سنوات، ص436–437؛ منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص193.

(63) منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص194؛ فيليب روندو، مرجع سابق، ص168–169.

(64) حسانين عمر على، مرجع سابق، ص186–187.

(65) يوميات وثائق الوحدة العربية 1979، ط3، بيروت، 1985، ص360.

(66) محمود رياض، مرجع سابق، ص593.

(67) أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط فى قانون المنظمات الدولية، القاهرة، 1985، ص196–197، 223.

(68) محمود رياض، مرجع سابق، ص593–595.

(69) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، أمريكا والعرب، ص287.

(70) ق ق 99/ د9/–1978/11/5 فى مؤتمرات القمة العربية، ص93.

(71) ق ق 101/ د9/–1978/11/5، ص93.

(72) ق ق 102 / د9/–1978/11/5، ص94.

(73) ق ق 108 / د9/–1978/11/5، ص95–96.

(74) ق ق 109 / د9/–1978/11/5، ص96.

(75) ق ق 110 / د9/–1978/11/5، ص97.

(76) مؤتمرات القمة العربية، ص92، 97.

(77) محمد على حلة، مرجع سابق، ص120.

(78) كمال حسن على، مرجع سابق، ص21–223.

(79) هارون هاشم ربيع، مقابلة مع السيد أسعد الأسعد، مجلة شئون عربية، العدد 13، مارس 1982، ص185.

(80) م2 من القرار 3839/ د غ ع فى 1979/3/31؛ حسانين عمر على، مرجع سابق، ص190؛ محمد على حلة، مرجع سابق، ص120؛ قرارات المؤتمر الاستثنائى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد العرب المنعقد فى بغداد (27–31 مارس 1979)، ص1–8. أو على موقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/images/wgama21002.gif_cvt.htm

(81) ق 3839/ د غ ع –1979/3/31.

(82) عودة بطرس عودة، الجامعة العربية والقضية الفلسطينية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 67، يوليو 1970، ص146؛ محمد على حلة، مرجع سابق، ص91–94.

(83) جامعة الدول العربية وأزمة العلاقات المصرية العربية (1979–1989) على موقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Gama-Arabi/sec07.doc_cvt.htm

(84) مؤتمرات القمة العربية، قراراتها وبياناتها، مؤتمر القمة العربى العاشر (تونس)، ص100–107.

(85) مؤتمرات القمة العربية، قراراتها وبياناتها، مؤتمر القمة الحادى عشر، ص123–174؛ محمد على حلة، مرجع سابق، ص121–122.

(86) القرار 3839/ د غ ع فى 1979/3/31 – البند ثانيا.

(87) مفيد شهاب، المنظمات الدولية، ط 19، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص431؛ مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون التنظيم الدولى، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.

(88) أحمد الرشيدى، تطوير نظام الجزاءات فى نطاق جامعة الدول العربية، ص593.

(89) أحمد أبو الوفا، الوسيط فى قانون المنظمات الدولية، القاهرة، 1985، ص193–194.

(90) عبد الواحد محمد الفار، قواعد تفسير المعاهدات الدولية، القاهرة، 1980، ص83؛ حامد سلطان، القانون الدولى العام وقت السلم، القاهرة، 1968، ص260 – 261 ؛ عبد الله حسن الأشعل، الجزاءات غير العسكرية، ص173.

(91) الفقرات من، أولا إلى سابعا من القرار 3940/ د غ ع – فى 1979/3/31.

(92) Schrmers H., International Institutional Law, pp.592 – 593 .

(93) دينا جلال إبراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصرى 1975–1983: نظرة تحليلية وتقويمية، رسالة ماچستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987، ص12– 25، 120–136.

(94) Burns, William J., Economic Aid and American Policy Toward Egypt1955-1981, NEW YORK, 1985, p.192- 193.

(95) التقرير الاقتصادى العربى الموحد 1990، ص149.

(96) ق ف ع رقم 113 / د 9 فى 1978/11/5.

(97) مؤتمر القمة العربى غير العادى بالدار البيضاء 23–1989/5/26، ص15. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الجامعة كان قد أصدر قرارا بإلغاء الأحكام الاستثنائية بجمهورية مصر العربية قبل عقد القمة بنحو شهر كامل. راجع: ق 4956 / د ط. فى 1989/4/27.

(98) البند الأول، الفقرة أ، ب من القرار 3839 / د غ ع فى 1979/3/31م.

(99) أحمد أبو الوفا، قطع العلاقات الدبلوماسية، القاهرة، 1991، ص21.

(100) البند ثانيا من قرار الجامعة رقم 292 / د12 / ح 3/ فى 1950/4/1م.

(101) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الثانى عشر لمجلس الجامعة (1950/3/25 – 1950/6/17م). مضبطة الجلسة السادسة المنعقدة فى 1950/4/13، ص245.

(102) قرار مجلس الجامعة رقم 2077/ د43/ ج2 فى 1965/3/21 – الفقرة السادسة؛ أروى طاهر رضوان، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، ص145 – 152.

(103) الفقرة ب/ 4 من قرار القمة العربية رقم 49 / د6 – 1973/11/28 فى مؤتمر القمة العربية، ص53.

(104) ق ق 170/ د غ ع – 1987/11/11: فى مؤتمر القمة العربى، ص195.

(105) أحمد أبو الوفا محمد، قطع العلاقات الدبلوماسية، ص141–142.

Jenks, some Constitutional Problems of International Organization, B. Y B. I. L, vol. XXII, 1945, p.71.

(106) جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمى العربى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993، ص148، 152.

(107) الفقرة 3/أ من قرار مجلس الجامعة رقم 3839/ د غ غ- فى 1979/3/31.

(108) مفيد شهاب، المنظمات الدولية، ص431؛ محمود فوزى، كامب ديفيد فى عقل وزراء خارجية مصر، ص207-208.

(109) عز الدين فودة، حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد3، مارس 1972، ص64-82؛ وحول تعديل مواثيق المنظمات الدولية بصفة عامة.

(110) أحمد الرشيدى، "وظيفة جامعة الدول العربية فى مجال التسوية السلمية للمنازعات، ص212-213.

(111) الفقرة الرابعة من قرار مجلس الجامعة رقم 3839/ د غ غ فى 1979/3/31.

(112) راجع الفقرة 3/هـ من قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 3839/ د غ ع – فى 1979/3/31.

(113) راجع الفقرة 3/ح، د من القرار السابق نفسه.

(114) السياسة الدولية، العدد 57، يوليو 1979، ص231؛ جريدة الأخبار فى 1979/3/28.

السياسة الدولية، العدد 57، يوليو 1979، ص252؛ وراجع نص المذكرة التى بعثت بها الحكومة المصرية للأمانة العامة للجامعة العربية حول رفضها لنقل المقر وقرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب فى يوميات ووثائق الوحدة العربية 1979، ص399-400.

(115) السياسة الدولية، العدد 58، أكتوبر 1979، ص219.

(116) المستقبل العربى، العدد 10، نوفمبر 1979، ص74، 178.

(117) هارون هاشم ربيع، "جامعة الدول العربية هى بين العرب"، شئون عربية، العدد2، إبريل 1981، ص105.

(118) قرار مجلس الجامعة رقم 3841/د غ ع /ج2 فى 1979/6/28، القرارات رقم 3895/د غ ع فى 1979، والقرار 3932/د غ ع فى 1/5/ 1980، والقرار 3974/ د ع 74 فى 198/9/16.

(119) م 29، 32 من اتفاقية المقر فى جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، يوليو 1978، ص 72-73.

(120) حسانين عمر على، مرجع سابق، 210.

(121) أحمد أبو الوفا، قطع العلاقات الدبلوماسية، ص142-143.

(122) راجع الفقرة الثانية من قرار مجلس الجامعة رقم 3840/ د غ ع فى 1979/3/31 قرارات

مجلس الجامعة رقم 3909/د ط فى 1980/1/5 والقرار 3967/ د ع 74 فى 1980/9/16، والقرار 4050/ دع 75 فى 1981/3/25، والقرار 4140/ د ع 77 فى 1982/3/26.

(123) أحمد أبو الوفـا، قطع العلاقات الدبلوماسية، ص144–145.

(124) قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية رقم 11/42س فى 1980/5/22 فى: منظمة المؤتمر الإسلامى: بيانات وقرارات مـؤتمرات القمـة ووزراء الخارجيـة 1389–1401، 1969–1981، ص608.

(125) أحمد أبو الوفـا، قطع العلاقات الدبلوماسية، ص146–148.

(126) المرجع السابق، ص148–150؛ عبد الله الأشعل، الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية فى شأن تفسير اتفاقية 1951/3/25م بين مصر ومنظمة الصحة العالمية حول نقـل المكتـب الإقليمى للبحر المتوسط لمنظمة الصحة العالمية من الإسكندرية، المجلة المصـرية للقـانون الدولى، المجلد 37، 1981، ص213–221.

(127) محاضر مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ببغداد فى الفترة من 27–1979/3/31 فى: يوميات ووثائق الوحدة العربية 1979، ص495–563.

(128) تصريح الشاذلى القليبى لجريدة الديار– بيروت فى 1989/5/12 فى: المستقبل العربـى، العدد 125، يوليو 1989، ص193.

(129) عز الدين فودة، "الوظيفة الدولية: مع إشارة خاصة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربيـة"، مجلة العلوم الإدارية، العدد الثانى، 1964، ص101–122.

(130) عز الدين فودة فى مقدمته لكتاب عبد الحميد الموافى، مصر فى جامعة الـدول العربيـة، ص6.

(131) Hunter, Shireen and Robert Hunter, "the post Camp David Arab World in: Robert Freedman, (ed.), the Middle East since Camp David, Colorado Westview Press, 1984, pp.79-99.